www.THELEVANTNEWS.com
The Levant

يوليو 2023 م - 1444 هـ | العدد 48 | جريدة شهرية تصدرها مؤسسة The Levant News Media International - London | المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

أنور مالك: الأسد يعلن انتصاره على عرب ناهضوه

الصفحة: 3

أوروبا بين سحر القول والادّعاء وحقائق الواقع

الصفحة: 5

هل ضاعت الفرصة في سوريا؟

الصفحة: 10

الملالي وشركاؤهم ومعادلة إعادة رسم النفوذ بالشرق الأوسط

الصفحة: 15

الأمم المتحدة تنشئ مؤسسة مستقلة للكشف عن مصير المفقودين بسوريا

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن إنشاء "مؤسسة مستقلة" من أجل "جلاء" مصير آلاف المفقودين في سوريا، وهو طلب متكرر لأهاليهم وللمدافعين عن حقوق الإنسان.

ويشير القرار الذي تبنته الجمعية العامة بأغلبية 83 صوتاً مقابل 11 ضده وامتناع 62 عن التصويت، أنه "بعد 12 عاماً من النزاع والعنف" في سوريا، "لم يحرز تقدم يذكر لتخفيف معاناة عائلات" المفقودين، لذلك قررت الدول الأعضاء أن تنشئ "تحت رعاية الأمم المتحدة، المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، لجلاء مصير ومكان جميع المفقودين" هناك.

ولا يحدد النص طرق عمل هذه المؤسسة التي سيتعين على الأمين العام للأمم المتحدة تطوير "إطارها المرجعي" في غضون 80 يوماً، بالتعاون مع المفوض السامي لحقوق الإنسان.

فيما يشير النص إلى أنه سيتعين عليها أن تضمن "المشاركة والتمثيل الكاملين للضحايا والناجين وأسر المفقودين"، وأن تسترشد بنهج يركز على الضحايا.

كما تدعو الجمعية العامة الدول و"كل أطراف النزاع" في سوريا إلى "التعاون الكامل" مع المؤسسة الجديدة.

١٣ قتيلاً في غارات روسية على شمال غرب سوريا

قُتل 13 شخصا على الأقل، بينهم أطفال، في غارات شنتها طائرات روسية على مناطق في شمال غرب سوريا يسيطر عليها مقاتلون معارضون، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان الأحد، في هجوم هو الأكثر دموية هذا العام.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة فرانس برس «قتل تسعة مدنيين بينهم طفلان جراء هذه الغارات الجوية» التي استهدفت سوقا للخضار والفاكهة في محافظة إدلب.

كما قُتل أربعة أشخاص في غارة أخرى على أطراف مدينة إدلب، بحسب المصدر نفسه. واوضح مدير المرصد أنّ «هذه الغارات الروسية هي الأكثر دموية في سوريا هذا العام وهي بمثابة مجزرة".

واشار مدير المرصد إلى أنّ الغارات الروسية جاءت ردّاً على هجمات بطائرات مسيّرة خلال الأسبوع المنصرم أدّت الى مقتل أربعة مدنيين بينهم طفلان الأسبوع الماضي.

وقال عبد الرحمن «استشهد ستّة مدنيين... جراء الغارات الجوية على جسر الشغور غرب إدلب»، إضافة الى «ثلاثة عسكريين (مقاتلين معارضين) بالقصف الجوي الروسي اليوم على منطقة الجسر» في المحافظة ذاتها.

هولندا وكندا تقاضيان النظام السوري أمام محكمة العدل الدولية

أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ 12 حزيران/يونيو 2023، البيان رقم 28/2023 والذي يتضمن إعلاناً عن الدعوى المشتركة التي تقدمت بها كندا ومملكة هولندا ضد الجمهورية العربية السورية بشأن الانتهاكات المزعومة لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ووفقاً لمقدمي الطلب، تشمل هذه الانتهاكات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية بما في ذلك المعاملة المقيتة للمحتجزين، الظروف اللاإنسانية في أماكن الاحتجاز، الإخفاء القسري، العنف الجنسي، العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعنف ضد الأطفال، إضافةً إلى استخدام الأسلحة الكيميائية بهدف ترهيب السكان المدنيين ومعاقبتهم، ما سبب سقوط العديد من القتلى والجرحى ومضاعفة المعاناة الجسدية والعقلية للناجين والناجيات.

وكانت الحكومة الهولندية في 18 أيلول/سبتمبر عام 2020 قد أعلنت عن إرسال مذكرة قانونية إلى الحكومة السورية تطالبها بالرد على الادعاءات بخصوص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومخالفة الحظر المطلق للتعذيب بموجب الاتفاقية، ثم انضمت إليها الحكومة الكندية في 4 آذار/مارس عام 2021. وبحسب بيان صادر عن الحكومة الهولندية في آذار 2021، أعلنت الحكومة السورية عن استعدادها للحوار مع هولندا حول قرار الأخيرة التوجه إلى محكمة العدل، لكنها عادت وعرقلت مسار التفاوض ومقترح تنظيم التحكيم على النحو المنصوص عليه في اتفاقية مناهضة التعذيب. وعليه انتقلت كندا وهولندا إلى الخطوة التالية وأحالت النزاع مع سوريا إلى محكمة العدل الدولية. كما طالبت بفرض التدابير المؤقتة (التحفظية)، وذلك وفقاً لصلاحية أي دولة طرف في النظام الأساسي للمحكمة الطلب ببدء هذه الإجراءات والتي يتوجب على المحكمة النظر فيها بصفة الاستعجال.

الشعب الإيراني بين فكي جمهورية الموت وتيار المهادنة الغربي

في جمهورية بلا جمهورية وإسلامية بلا إسلام وادعاء بالثورية بلا ثورة ولا قيم؛ ملالي الرذيلة يقتلون الأطفال، ويسممون الفتيات ويسجنون ويعذبون ويستعبدون ويقتلون سجناء الرأي، وينشرون المخدرات والدمار، ويتفاوضون من أجل السلام والتآخي! عجباً لهذه المهازل ولتستر هذا العالم وصمته الذي بلغ حداً يفضح الادعاءات والأكاذيب ويبيض وجه الشر نفسه.

تتصاعد عمليات القتل الحكومي التي ترتكبها سلطات نظام الملالي تحت مسمى الإعدام منذ أن بدأ بعلاقات التطبيع مع الدول العربية حيث أعدم أكثر من 120 شخصاً خلال أقل من شهر واحد.. تُرى ما تفسير عدم اكتراث نظام الموت في إيران.. أهو استهتار بالقوانين والقيم والأعراف الدولية والإنسانية والدينية؛ أم استخفاف بالأطراف والهيئات الدولية أم أن الملالي أمِنوا العقاب فأساؤوا الأدب؟

والحقيقة هي أنهم أمِنوا العقاب فأساؤوا الأدب بعد أن رفض الاتحاد الأوروبي وضع ما يسمى بـ الحرس الثوري على قائمة الإرهاب، وبعد صمت الأوروبيين المتشدقين بحقوق الإنسان على حملات القمع والبطش التي يرتكبها ملالي الموت في إيران ضد الشباب والنساء والأطفال، وخاصة الهجمات الكيميائية الموجهة ضد مدارس الفتيات منذ عدة أشهر ولم مراكز القوى الحاكمة في إيران أي اهتمام بشأن الضحايا ومخاوف ذويهم أو بشأن ملاحقة المجرمين الذين لو كانوا من خارج مراكز القوى تلك لتم القبض عليهم منذ الأيام الأولى لوقوع تلك الهجمات الإبادية التي طالت المئات من مدارس البنات في أكثر من 170 مدينة بجميع المحافظات الإيرانية خاصة مع انتشار كاميرات المراقبة داخل وخارج هذه المدارس وفي الشوارع، وكان من الممكن تشخيص واعتقال المجرمين على الطريقة ذاتها التي شخصوا واعتقلوا وقمعوا بها خصوم الرأي الذين شاركوا في الانتفاضة الوطنية الإيرانية، وبعد أن غرقت صحافة الملالي وبعض المسؤولين في الحديث عن هذه الهجمات وأضرارها وإدانتها وانتقاد التهاون بشأنها خرجت بعض عصابات السلطة الحاكمة في إيران لتقول أنه لا توجد هجمات كيميائية، ثم تخرج الأخرى لتقول لا صحة لما يتم تداوله بشكل عدائي ضد سلطة الملالي بشأن تسمم فتيات المدارس على أثر هجمات كيميائية، ويخرج مسؤول في التربية والتعليم في مقام رجل أمن قمعي ليكذب ويقول إنه عبث صِبيةَ فيما بينهم..

ثم تأتي المصيبة الكبرى كارثة الكوارث سلطة الملالي القضائية لتُعلن عبر وكالة أنبائها عن تعميم خطاب يوجه الإعلام والدوائر الرسمية بعدم ذكر مفردة الهجمات الكيميائية وتغيير مفردة التسمم إلى مفردة الإعياء أي استخدام مفردة الإعياء في النصوص الإعلامية والرسمية بدلا من ذكر تسمم الفتيات ولم تدرك سلطة قضاء الجاهلية هذه أن ما تفعله ما هو إلا تستر وغطاء على حقيقة قائمة لا يمكن إنكارها فالمستشفيات موجودة، والطلبة ليسوا بأغبياء كما هي سلطتهم القائمة بل يدركون مدى أهمية الصورة قبل الكلمة وقد صوروا ودونوا كل شيء وشاركوه على وسائل التواصل الإجتماعي على الرغم من القيود المفروضة على استخدام الإنترنت؛ ولم يتجرأ أي من أبواق الباطل هذه على التطرق إلى مراجعة كاميرات المراقبة في بداية الأمر، ونسي هؤلاء المعتوهين جميعاً أن أول من أعلن بأن هذا الجرم ارتكبته جماعة متطرفة بقصد العمل على حرمان الفتيات من التعليم هي سلطات نظام الملالي نفسها، ويأتي مسعى هذه الجماعة الإرهابية المتطرفة متناغما مع مساعي ملالي الشؤم لقمع الانتفاضة التي كان الطلاب وخاصة الفتيات من أكثر المشاركين فيها وبالتالي فإن إبعادهم عن المدارس هو إبعاد لهم عن المشاركة في الإحتجاجات وهو المطلوب حدوثه.. لذا فالنظام هو من يقف وراء هذه الهجمات لمصلحته في ذلك من أجل القضاء على الانتفاضة، وكذلك لا يمكن إستخدام هذه الهجمات الكيميائية التكتيكية من قبل أشخاص عاديين دون مساعدة من خبراء وأجهزة أمنية تتيح لهم هذه المواد وترعى استخدامها، والدليل على صحة ما نقول هو تحفظ بعض الأجهزة الاستخبارية على السجلات الطبية التشخيصية للمصابين، وكذلك سكوت النظام وأجهزته على تلك الجرائم لعدة أشهر.

إعدام ثلاثة شباب مؤخراً من معتقلي الانتفاضة وسجناء الرأي ليس نتاج ممارسة نظام إجرامي فحسب بل هو أيضا نتاج سكوت ومباركة عالمية واضحة، ويتحمل الأوروبيون مسؤولية إعدام السجناء السياسيين الثلاثة (صالح ميرهاشمي، ومجيد كاظمي، وسعيد يعقوبي) ومسؤولية الإعدامات الأخيرة بسبب دعمهم لنظام الملالي ولا يوجد دعم أكثر من رفضهم إدراج حرس الملالي على قائمة الإرهاب الأوروبية، ودعمهم لمبدأ الدكتاتورية الحاكمة في إيران من خلال القبول بالملالي على سدة الحكم وتلويحهم بدعم مشروع إعادة نظام الشاهنشاهية البهلوية إلى حكم إيران وهي رسالة فهمها ملالي الموت جيداً وصعدوا على إثرها من عمليات القمع والإعدام والتعذيب وملاحقة المتظاهرين وإضطهاد طلبة الجامعات والتمادي في جرائم الهجمات الكيميائية على مدارس الفتيات.

يبدو أن شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يتغنى بها الأوروبيين مفصلة على قياسهم فقط وأن الشعوب الأخرى قد خُلِقت حطباً لجهنم مخططاتهم ومصالحهم.

أنور مالك: الأسد يعلن انتصاره على عرب ناهضوه في قمّة جدة

قال الكاتب والصحفي الجزائري، أنور مالك، اليوم الجمعة، في تغريدة له على منصّة تويتر، أن كلمة رئيس النظام السوري، بشار الأسد، إعلان «انتصاره على عرب ناهضوه».

وقال مالك: «ألقى كلمة في القمة العربية أعلن فيها بطريقة ضمنية انتصار نظامه على عرب ناهضوه وعلى الشعب السوري الذي ثار ضده وأثبت من أن عودته إلى جامعة الدول العربية هو دفن لمسار ما عرفت بثورات الربيع العربي».

وأضاف: «وأيضا أكد بصريح العبارة أن ما يجري هدفه تركيا التي يجري تحويلها من صديق لعدو وليس إيران التي يراد من النظام السوري تحويلها لصديق بعدما كانت هي العدو.. هذا ما ظهر كملاحظات أولية، وهو مختصر المشهد برمته على ما أعتقد إلى أن يثبت العكس».

وكان أنور مالك عضواً في بعثة المراقبين التابعة للجامعة العربية في سوريا عام ٢٠١٢، لتوثيق انتهاكات قوات النظام السوري ضدّ المتظاهرين السلميين.

وفي تغريدة ثانية قال أنور مالك: «لن أحكم على ما تقوم به السعودية في القمة العربية مع ملف سورية فهذه سياستها ودبلوماسيتها وهي حرة فيها هذا من جهة ومن جهة أخرى لا أملك معطيات حول خارطة الطريق ولست ممن يعارك شيئا يجهله أو يبارك ما لا يعرفه».

وأكّد: «لكن حكمي نهائي ولا يقبل الطعن ولا الاستئناف على السفاح بشار الأسد فهو مجرم حرب ومقترف ما يندى له جبين البشرية من الجرائم ضد الإنسانية ومارس الإبادة الجماعية بحق المدنيين بينهم أطفال قتلوا بأسلحة محرمة دوليا وهذا لا يسقط بالتقادم ولا السياسة تلغي أحكام القانون ولا المصالح تأتي على حساب المواثيق العالمية».

وأشار إلى أن: «نظام الأسد مكانه القضاء والجنائية الدولية وفي رقبته حق القصاص للضحايا ولا يمتلك أحد شرعية التنازل عنه سوى أولياء الدم في سورية وليس زعماء العرب في ولائم الجامعة العربية».

وأشار أيضاً إلى أن: «ما يجري في القمة العربية مع بشار الأسد هي سياسة، وما يحدث في الكواليس هي دبلوماسية، وما يطبخ تحت الطاولات عمل استخباراتي، ولكن ما فعله النظام السوري هي جرائم حرب وأخرى ضد الإنسانية وبينها الجرائم التي ترقى لمستوى الإبادة الجماعية، وأولياء الدم في سورية وضحايا المحرقة بالملايين، وهذه قضية قانونية بحتة جرمتها المواثيق العالمية وحرمتها الشرائع الدينية ولا يمكن للحركات الدبلوماسية والتحركات السياسية والاستخباراتية أن تعطل القوانين والمواثيق والعهود الدولية فالجريمة علاجها لدى القضاء وليس في قمم الزعماء ولا عبر إعلام ينقلب على عقبيه بطرق مفضوحة حيث أنه بالأمس كان الأسد رأس النظام وبإيعاز خفي يتحول إلى رئيس الجمهورية العربية السورية ولا ذكر للشعب المكلوم وتتحول القنوات لمنابر يتداول عليها من يبررون للمجرم وحشيته وفاشيته».

وأوضح: «ما يحدث في جامعة الدول العربية هو تكريس معلن للإفلات من العقاب وتبييض صريح لمجرم عالمي ثبتت عليه جرائمه بالصوت والصورة،

أنور مالك

السياسيون والدبلوماسيون أحرار فيما يقومون به من أجل مصالح دولهم أو حتى لوضع حد لحرب قذرة عبر مفاوضات وهذا أمر محمود بلا أدنى شك ولكن ليس على حساب العدل والإنصاف».

وبيّن: «أما الشهود على ما حدث وكل المدافعين عن الإنسان والإنسانية هم في قمة حريتهم أيضا للدفاع عن الضحايا وحماية الحقوق وتكريس مبادئ العدالة الدولية والتصدي لسفاحين يحاولون أن يفلتوا من الملاحقة القانونية عبر اتفاقيات سياسية أو مصالحات شكلية وغيره!».

وأكّد أن: «١٢ عام ونظام الأسد يبيد السوريين ولم يمنح فرصة واحدة للحوار السياسي بعيدا عن فوهات البنادق ثم يأتي اليوم ليحاضر على العالم من جامعة الدول العربية عن الحل السياسي للأزمات. 12 عاماً وبشار فتح سورية لميليشيات إيران وعسكر روسيا لذبح السوريين ثم نراه اليوم على مرأى حكام العرب يدين التدخل الأجنبي في شؤون الدول العربية».

وأضاف: «منذ عقود طويلة وعائلة الأسد من الجد للأب ثم الولد وهم في أحضان الفرس ثم بكل فضاضة يحاضر على العرب في قيم العروبة على مذهب سفاح شرب من دماء شعب أعزل عبر دب روسي وبغل إيراني..12 عاما وهو يشرد السوريين ودفعهم ببراميله المتفجرة نحو تركيا ثم يندفع بكل نذالة ليعلق في عنق الأتراك تهمة عثمانية ليس لها وجود إلا في خياله المريض بسادية إجرامية لا نظير لها».

واختتم: «بشار الاسد ظهر من قمة جدة أنه على ضلاله القديم ولم يتغير في شيء بل أنه أصيب بمرض استبدادي لا علاج له سوى قفص الاتهام، ومن يراهنون على أنه يمكن إيجاد حل معه لحربه ضد الشعب ما عليهم إلا أن ينتظروا كثيرا وأكاد أجزم أنه سيعود إلى سورية أكثر وحشية وفاشية وسنشهد عمليات قصف جديدة، ففي نظر بشار أن ما حدث هو صك على بياض لتصفية أبناء الشعب السوري الذين اعتبرهم ضمنيا مجرد أدوات فوضى وعملاء لمشاريع أجنبية معادية وأتمنى أن تخيب توقعاتي لأن من سيدفع الثمن هم مدنيين أبرياء».

وكان المراقب الجزائري أنور مالك قد انسحب من البعثة العربيّة إلى سوريا عام ٢٠١٢، لأن مهمة السلام تحولت الى "مسرحية"، وفق ما قاله حينها

سيناريو يطرحه الباحث السوري علي السويد لاختيار رئيس لسوريا

أطلـق الكاتـب والباحـث السـوري «عـلي الأمـين السـويد» دعـوة للشـعب السـوري والنخـب السـورية والأحـزاب السياسـية كافـة تتمثـل بإجـراء انتخابـات بـين أوسـاط الشـعب السـوري في المناطـق الخارجـة عـن سـيطرة نظـام الأسـد وفي دول اللجـوء لانتخـاب شـخصية سـورية تمثـل الثـورة السـورية ومريديهـا في المحافـل الدوليـة.

تـأتي هـذه الدعـوة التـي أطلقهـا «السـويد» في ظـل الأصـوات الداعيـة للتطبيـع مـع الأسـد والتغـيرات الدوليـة والسياسـية الحاصلـة بالشـأن السـوري وانفتـاح عـدة دول عربيـة وإقليميـة عـلى نظـام الأسـد.

ويشـير السـويد في كلمتـه المرئيـة التـي نشرهـا عـبر صفحتـه الرسـمية عـلى موقـع فيسـبوك في 27 مايـو المـاضي إلى أن «مـا يسـمى بالمعارضـة الرسـمية لم تعـرف يومـاً مـاذا تريـد ولم تميـز بـين الثـورة والإرهـاب ولم تميـز أيضـاً بـين النضـال والارتـزاق». وإن مـا بـدأه الشـعب السـوري في الخامـس عـشر مـن آذار 2011 ليـس لـه علاقـة بمـا يسـمى الربيـع العـربي أو الربيـع الإخـواني أو الربيـع الداعـشي، وإنمـا ربيعـاً سـورياً بامتيـاز يهـدف للخـلاص مـن الديكتاتوريـة والاسـتبداد والـذي تطـور منـذ ذلـك الحـين لواجهـة قـوة الـشر الممثلـة بروسـيا وإيـران ونظـام الأسـد وقطعـان ميليشـيا حـزب اللـه.

ويضيـف «السـويد»: «بعـد أن قـدم الشـعب السـوري الغـالي والنفيـس في سـبيل نيـل حريتـه التـي انتفـض مـن أجلهـا وخـذلان العـالم لتضحياتـه وعمالـة وارتـزاق المعارضـة بشـقيها العسـكري والسـياسي وأخطائهـا القاتلـة التـي انعكسـت سـلباً عـلى الشـعب السـوري المسـكين، نعلـن للعـالم أجمـع بأننـا مـا زلنـا نسـعى للمجـد ومـا زلنـا نطلـب الحريـة ونسـعى لإسـقاط النظـام بكافـة رمـوزه ومرتكزاتـه ومـا زلنـا نريـد إقامـة دولـة سـوريا الحـرة الديمقراطيـة المنتميـة إلى العـالم الحـر المتحـضر». خاصـة وأن المعارضـة لم تعـد تمثـل الشـعب السـوري الثائـر منـذ زمـن بعيـد لأنهـا أخطـأت في نهجهـا، وتوجههـا، وضاعـت أولوياتهـا.

وتكـون بذلـك قـد فقـدت شرعيتهـا ووصلـت إلى الحـد الـذي تتشـابه فيـه مـع النظـام في كل شيء. وأصبـح

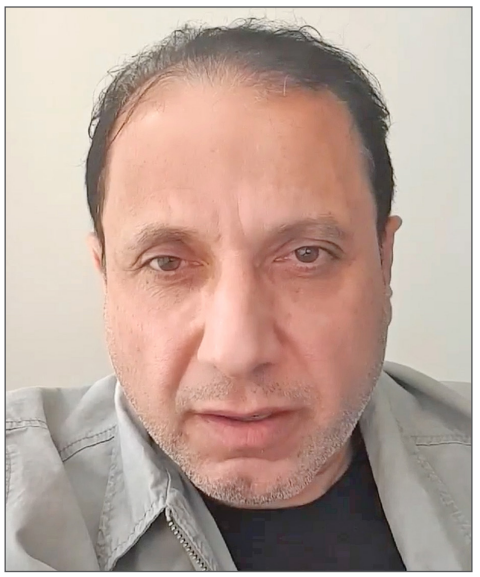

علي الأمين السويد

سـلوكها وصمـة عـار تلطـخ نقـي الثـورة، وتسـعد مـن يسـعى لقلـب الصفحـة مـع نظـام الأسـد متجاهـلاً وحشـية جرائمـه التـي لا تختلـف عـن جرائـم سـتالين وهتلـر والعثمانيـين القدمـاء والجـدد.

وعـلى مـا ذكـر مـن حقائـق وركائـز، فـإن قضيـة الشـعب السـوري العادلـة لا يمكـن لهـا أن تخسـر ولا أن تنكفـئ ولا حتـى أن يخبـو نورهـا، وسيسـتمر أبنـاء الشـعب السـوري في النضـال لنيـل الحريـة والكرامـة لـكل سـوري مهـما طـال الزمـن أو قـصر لا يوقـف الشـعب الثائـر عـن سـعيه إلا المـوت.

وحـان الوقـت الـذي نؤكـد فيـه بـأن الثـورة السـورية لم تولـد لتدعـم الإرهـاب الدينـي ولا العنـصري ولا الطائفـي وإنمـا جـاءت كتعبـير بديهـي عـن مكنونـات الحريـة والقيـم الإنسـانية السـامية التـي لا يعـرف السـوريون صفـات لهـم غيرهـا.

وبنـاء عـلى مـا سـبق يقتـرح «السـويد» مـا يلي:

"اقتراحـي يقـضي بتنظيـم انتخابـات سـورية ديمقراطيـة حـرة لاختيـار مـا أسـميه ممثـلاً للسـوريين أو قائـدا للثـورة، أو رئيسـاً لسـوريا الحـرة أو أي تسـمية ملائمـة للفائـز الـذي سـيمثل الشـعب السـوري في المحافـل الدوليـة، ويمتلـك الشرعيـة الشـعبية والتـي يعمـل بموجبهـا بشـكل رسـمي عـلى تحقيـق أهـداف الثـورة السـورية داخـل سـوريا وخارجهـا ".

لقـد أجـرى السـوريون مئـات الانتخابـات المحليـة في المناطـق السـورية الخارجـة عـن سـيطرة النظـام المبـاشرة، وكذلـك في كثـير مـن دول العـالم لاختيـار قـادة لمجالسـهم المحليـة عـلى سـبيل المثـال، وأحيانـا كثـيرة لاختيـار أمنـاء عامـين لأحـزاب وتجمعـات وهيئـات ومنظـمات.

وفـاز بتلـك الانتخابـات مئـات مـن قـادة الفكـر والـرأي والإرادة. ومـا أقترحـه اليـوم ليـس غريبـاً عـن ذلـك وإنمـا نسـخة مطـورة تعتـبر أكـثر تنظيـماً وأشـد تركيـزاً. فبـدل أن يكـون هنالـك مئـات الفائزيـن المتوزعـين في أنحـاء العـالم، يكـون لدينـا فائـز واحـد تنتخبـه جميـع مراكـز الانتخابـات في جميـع دول العـالم التـي يتواجـد فيهـا السـوريون.

سيناريو الانتخابات المقترحة

1_ يتبنـى مـن يرغـب مـن التنظيـمات السياسـية السـورية كمجموعـة ميثـاق العهـد الوطنـي السـوري، أو حـزب اليسـار الديمقراطـي السـوري، أو تجمـع الوطـن أولاً، أو حـزب المسـتقبل، أو المجلـس السـوري للتغيـير، حـزب الجمهوريـة عمليـة الدعـوة لإجـراء انتخابـات عامـة في كافـة انحـاء العـالم لاختيـار الشـخصية السـورية التـي سـتمثل السـوريين.

2_ يقـوم المنظمـون بالإعـلان عـن تفاصيـل الانتخابـات مثـل تاريـخ ومـدة اسـتقبال أوراق المرشـحين، وموعـد الانتخابـات الـذي يحبـذ أن يكـون خـلال ثلاثـة أشـهر مـن تاريـخ الإعـلان.

3_ يحـدد المنظمـون الجهـات الفرعيـة المسـؤولة عـن تنظيـم عمليـة الاقـتراع في سـوريا وفي كل دولـة يتواجـد فيهـا السـوريون وفـق أسـس محـددة. وهـذه الجهـات سـتكون مسـؤولة عـن إجـراء الانتخابـات في أماكـن تواجدهـا ومسـؤولة عـن النتائـج الفرعيـة التـي سـتقدمها للجنـة الرئيسـة المنظمـة للانتخابـات.

4_ يعتـبر المنظمـون الجهـة الرئيسـة، والمرجـع النهـائي لإعـلان نتائـج الانتخابـات النهائيـة. ويجـب أن تعمـل هـذه الجهـة وفـق قوانـين تضعهـا، هـي، تعكـس شـفافيتها وشـفافية الانتخابـات ونتائجهـا.

وقـد وضـع « السـويد « شروطـا للمرشـح في حـال ترشـحه وهـي:

يقبـل المنظمـون أوراق المرشـحين (ذكـوراً وإناثـاً) وفـق الأسـس التاليـة:

- أن يكون جامعياً.
- تجاوز الأربعين.
- غير مقيم في أي دولة عربية باستثناء سوريا.
- غير مقيم في تركيا، أو إيران، أو روسيا.
- لم يكن يوما عضواً في أي من مؤسسات المعارضة.
- يؤمن بالمواطنة السورية والديمقراطية.
- أن تتضمـن أوراق ترشـحه تعهـداً خطيـاً وآخـر مصـوراً باسـتعداده للتخـلي عـن جنسـيته غـير السـورية حـين تنتفـي الحاجـة لهـا.
- أن يتعهـد مقسـماً بـأن يعمـل عـلى إنفـاذ القـرارات: جنيـف واحـد – 2254 بالفهـم الثوري.

يعتـبر المرشـح الفائـز بالانتخابـات منـذ لحظـة إعـلان النتائـج الجهـة الشرعيـة الوحيـدة التـي تمثـل الثـورة السـورية، وعـلى السـوريين في الداخـل والخـارج دعمـه بكافـة الطـرق المتاحـة.

وفي حـال نجـاح التجربـة، وهـي قابلـة جـداً للنجـاح، يجـب عـلى الفائـز أن يدعـو لتشـكيل مجلـس سـوري معـارض بطريقـة ديمقراطيـة يتفـق عليهـا مـع منظمـي الانتخابـات الأولى ليكـون بمثابـة البرلمـان.

يسـتمر المرشـح الفائـز والمجلـس لاحقـاً في تمثيـل السـوريين حتـى إسـقاط نظـام الأسـد وانتخـاب برلمـان سـوري وإنتـاج حكومـة سـوريا الحـرة.

فيـما تؤكـد التسريبـات أن بعـض القـوى الوطنيـة قـد بـدأت بتشـكيل نـواة للبـدء بالعمليـة الانتخابيـة والتـي لاقـت صـدى في صفـوف بعـض الأحـزاب والتجمعـات والقـوى الوطنيـة.

أوروبا بين سحر القول والادّعاء وحقائق الواقع على الأرض

د. سامي خاطر

الإرهابية؛ إذ أن تنديد الحكومات الأوروبية بالإرهاب ما هو إلا واجهة تخفي وراءها هدف إنهاك المعارضين لنظام الملالي في الداخل والخارج، ومن غير الممكن أن يصدق العقل بأن استخبارات الدول الأوروبية عاجزة عن حسم موضوع الإرهاب، على الرغم من أنها تمتلك قدرات تكنولوجية هائلة، تلك القدرات الهائلة التي تتناقض مع النتائج المتواضعة، ويتناقض ذلك الحماس فى البيانات والتوصيات مع التكهنات بأننا سنعيش مع ظاهرة الإرهاب لعقود قادمة.

لقد ساد مبدأ عدم مسؤولية الدولة عن أعمال سلطاتها (التشريعية والقضائية والتنفيذية) منذ زمن بعيد بسبب سيطرة مبدأ سيادة الدولة الذي يتنافى مع مبدأ المسؤولية، ويتضح لنا أن مفهوم سيادة الدولة يعنى أنها غير مسؤولة عما يصدر عن سلطاتها العامة من أفعال أو تصرفات تسبب ضرراً للغير.

إننا نعيش في عالم مليء بالتناقضات التي تبدو أحياناً ككوميديا ساخرة مضحكة، وأحيانا تظهر كتراجيديا تبعث على الغثيان واليأس.

دائمًا ما تُعقد اجتماعات دولية من دول منتقاة بعناية فائقة فى شتى بلدان الغرب حول موضوع الإرهاب فى واقع العالم الحالي؛ تحت جناح ومراقبة الولايات المتحدة الأميركية لتصدر بيانات وتوصيات بشأن مكافحة الإرهاب الذي يتبناه ملالي إيران، وبشأن منع انتشاره على الأخص فى بلدان أوروبا لكنها فى صور مجزأة ومبهمة، ولا يُتعب المجتمعون أنفسهم ولو مرة واحدة بذكر تعريف واضح وشامل لكلمة الإرهاب.

والجدير بالذكر أن تجنب التعريف سيبعدهم عن التطرق إلى إرهاب الدولة الذى يتمثل فى أقصى وأبشع صوره فى شتى أنواع الإرهاب الجسدى والمادى المباشر والإرهاب المعنوي الحقوقي الذي يمارسه نظام الملالي على طول الخط في الداخل وفي الخارج.

ويتجلى التناقض فى العملية الانتقائية التى تذرف دموع التماسيح على الضحايا، ولكنها بتعمد ووقاحة تتجاهل حقوق ضحايا الإرهاب الإيراني، ذلك لأن بعضاً من الحاضرين يتبنون سياسة الاسترضاء تجاه النظام الفاشي الحاكم في إيران ويسهلون عودة المجرم إلى بلاده دون أن ينال جزاء ما اقترفت يداه، وبهذا التجاهل يبدو التناقض واضحاً، من خلال تشجيع نظام الملالي على اقتراف المزيد من الممارسات المجرم الإرهابي أسد الله أسدي مؤشراً مهماً على ازدواجية معاييرهم وتقديمهم لمصالحهم على أي شيء، واسترضاءا لملالي إيران الذين حاولوا التوصل إلى اتفاق نووي معهم لهثاً وراء تعويض حصة موسكو من الغاز، وذلك رغم الملاحظات الكبيرة على أداء النظام الإيراني سواء على مستوى حقوق الإنسان أو حتى الملف النووي، ويعني ذلك بشكل أو بآخر أن أوروبا لا تنظر إلا إلى مصالحها، وأن حقوق الإنسان ما هي إلا صورة لتجميل صورة الساسة الأوروبيين سواء أمام ناخبيهم أو المجتمع الدولي.

مصير سمعة القضاء الأوروبي وخاصة القضاء البلجيكي

تعتبر صفقة تبادل الإرهابي أسد الله أسدي برهائن أبرياء تم احتجازهم ورهنهم للمساومة ولأسباب سياسية صفقة مخزية مليئة بالأكاذيب والخداع وتنطوي على تداعيات سياسية وأمنية لبلجيكا وأوروبا، إذ أن قرار الإفراج عن إرهابي خطير مخالف للقانون مثل أسدي يعتبر استهزاءا بالعدالة وسيادة القانون وأنه جاء كمكافأة على سياسة ابتزاز النظام الإيراني؛ سيشجع على القيام بمزيد من الإرهاب في أوروبا واحتجاز المزيد من الرهائن في المستقبل في إيران، وسيعرِّض كل مواطن أوروبي لخطر الوقوع كرهينة، مثل الكثيرين ممن يُحتجزون كرهائن في إيران اليوم.

والجدير بالذكر أن الإفراج غير القانوني عن أسدي يتناقض مع التصريحات السابقة لوزير العدل (البلجيكي) بأن أي إجراء سيكون وفقا للقانون، وبناءً عليه فإن يوم الإفراج عن المجرم الإرهابي أسد الله أسدي هو يوم مظلم لسيادة القانون، ويلطخ سمعة بلجيكا كدولة تحترم سيادة القانون، ويتعيَّن على الحكومات الأوروبية دراسة جميع الخيارات المتاحة للسعي لتحقيق العدالة في بلجيكا أو المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فليس هناك مبرر لإطلاق سراح سيد الإرهاب مخطط التفجير قبل 15 عاماً من انتهاء مدة عقوبته.

والحقيقة هي أن الإفراج عن أسدي يرسي الأساس لانتهاك «تحقيق العدالة» وتزايد «التهديدات» ضد معارضي النظام الإيراني، ويُعد ضوءًا أخضر لمواصلة الإجراءات خارج نطاق القضاء والتعذيب و«التهديدات» المتزايدة ضد المعارضين للنظام الإيراني، ويضر بحق الضحايا في العدالة والتعويض ولا يضع حداً لحدوث مثل هذه الانتهاكات مرة أخرى.

ويأتي هذا الإفراج المخزي على الرغم من أن المحكمة الدستورية قد نصت بوضوح في حكمها على أنه يتعين على الحكومة البلجيكية إبلاغ الضحايا قبل نقل المحكوم عليهم حتى تتاح لهم فرصة العودة إلى المحكمة، كما أنه فدية مخزية للإرهاب واحتجاز الرهائن، في انتهاك واضح لأمر المحكمة، وكذلك سيجعل الفاشية الدينية الحاكمة في إيران تواصل جرائمها في القمع الداخلي والإرهاب الإقليمي والدولي، وهنا يجب على بريطانيا وأمريكا وأوروبا اتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه النظام الإيراني مع إدراج قوات حرس نظام الملالي على قائمة المنظمات الإرهابية؛ في خضم الكشف عن تمويل الإرهاب، وتوريد طائرات مسيرة من إيران إلى روسيا، والدعوات للمساءلة فضلاً عن محاسبة قوات حرس نظام الملالي على ما تضطلع به من اغتيالات ومؤامرات إرهابية في الخارج.

هذا ويُعد الالتفاف على حكم المحكمة الدستورية في بلجيكا تطوراً مقلقاً للغاية في وقت أفادت التقارير أن شرطة لندن وأجهزة الأمن البريطانية أحبطت 15 عملية اغتيال وخطف على يد النظام في المملكة المتحدة. وبقرارها هذا تكون الحكومة البلجيكية قد خذلت ضحايا إرهاب الدولة الإيراني وأضعفت جهود أوروبا المشتركة لمحاسبة النظام على أفعاله ودعمه للإرهاب، وسيقود هذا بالتأكيد البعض في طهران إلى اعتبار التبادل نموذجا لحماية إرهابيي نظام الملالي من العدالة ومن المؤكد الساسة أن الأوروبيين لا يعيرون اهتماماً للتناقض بين ما يدعون وما يفعلون، إذ إن شغلهم الشاغل هو تحقيق مصالحهم بشتى الطرق الأخلاقية واللاأخلاقية.

إحياءً لـ ثقافة الكرد وإرثهم...
مركز ميتاني ينظّم مهرجان الفن والثقافة الكردية في برلين

ليفانت نيوز- برلين: نظّم ميتاني - مركز الفن والثقافة في برلين، فعاليات «مهرجان الفن والثقافة الكُردية في العاصمة الألمانية برلين» في السّادس والعشرين من شهر أيار الفائت، بحضور عدد كبير من الفعاليات المدنية والفنية والإبداعية الكردية والعربية والأجنبية.

في نسخة هذا العام من المهرجان، وعلى مدار أربعة أيام (26 - 29 مايو/ أيار 2023)، شارك خمسون ضيفة وضيفاً في المجالات الفنية والثقافية (شعر - قصة - رواية - عزف - غناء - فن تشكيلي يضم الرسم والنحت - كاريكاتير - صحافة - سينما - لغة كردية).

إضافة إلى السوق (البازار) الذي ضمّ منتجات كردية وشرقية (نبيذ - آلات موسيقية- لباس تقليدي - أكسسوارات)، ستتواجد في المهرجان مكتبة تضم كتباً باللغتين الكردية والعربية ولغات أخرى، وفق القائمين/ات على المهرجان.

هذا وقام منظمو الفعالية بتقديم جائزة المهرجان هذا العام لكل من الفنان الراحل محمد علي شاكر والفنان القدير محمود عزيز شاكر. واستمرّ المهرجان أربعة أيام، وتتضمّن فعاليّات ثقافيّة وفنيّة وغنائية وسينمائيّة وفولكلوريّة متعدّدة.

وفي تصريح خاص لـ «ليفانت نيوز»، أكد يوسف عيسى المتحدث باسم مهرجان ميتاني الثقافي الكُردي، أن المهرجان يتميز بتقديم مجموعة متنوعة من الفعاليات الثقافية والفنية التي تعبر عن ثقافة الشعب الكردي، مثل المعارض الفنية والموسيقا والرقص الكُردي، بجانب عرضٍ للأزياء التراثية الكُردية ومحاضرات حول الصحافة والإعلام، واللغة الكُردية.

وأردف عيسى أن «تفاعل الجمهور في مدينة برلين مع المهرجان في دوراته كان إيجابياً وكثيفاً، وكما توقعناها في هذه الدورة أيضاً».

واختتم عيسى قائلاً: «لم يتم طلب الدعم من مكتب الثقافة بحكومة ولاية برلين حتى الآن، ولكن الفريق المنظم يعمل بجد للحصول على دعم من مختلف المؤسسات والجمعيات والأفراد المهتمين بالثقافة الكردية. وتم تمويل المهرجان من التبرعات الفردية من المهتمين بالثقافة الكردية كأفراد وأصحاب أعمال كرد وعرب».

وفي رسالة العام الجاري، قال القائمون/ات على المهرجان: «عام 2022 أطلقنا - نحن مجموعة من الشباب والشابات من الكُرد السوريّين ومن ثقافات أخرى- أيّام الفن والثقافة الكرديّة في برلين، وكانت تجربة ناجحة بشكل لافت، فقرّرنا تحويل هذه المبادرة إلى مهرجان سنوي. وأطلقنا عليها اسم مهرجان الفنّ والثّقافة الكرديّة في برلين».

وأضافوا: «وضعنا تصوّر المهرجان ليكون نقطة تلاقي بين مختلف الثّقافات ومختلف النّتاجات الثّقافيّة. واخترنا برلين لتكون حاضناً له لكونها من أبرز عواصم التّعدّديّة الثّقافيّة والفنّيّة في أوروبا والعالم. وعليه أسّسنا مظلّة إداريّة للمهرجان ولأيّ فعّاليات مستقبليّة مرتبطة بالفنّ والثّقافة الكرديّة تحت اسم مركز ميتاني - مركز الفن والثقافة».

واختتم المهرجان فعالياته، بعرض الفيلم الوثائقي «نحن كرد» للمخرجين هاني وبانو يالكوت بريدرمان ونقاش مع الجمهور الذي حضر الفيلم.

وحضر المهرجان جمهورٌ واسع ومتنوع من مثقفين وسياسيين وصحفيين وصحفيات بجانب الكتّاب والشعراء من قوميات ودول مختلفة مختلفة.

ومركز ميتاني هو مستقل يُعنَى بالفنّ والثقافة بصورة عامّة، والفنّ والثّقافة الكرديّة بصورة خاصّة، يؤمن القائمون عليه بدور حوار الثّقافات وتلاقيها، ويسعَون لتجسيد هذا الدور عبر مهرجان الفنّ والثّقافة الكرديّة في برلين.

يشار إلى أنّ هذه النسخة من المهرجان هي الثّانية، إذ نظّم القائمون/ات العام الماضيّ على مدار ثلاثة أيّام النسخة الأولى من المهرجان.

الجدير بالذكر أن المهرجان استمرّ حتى 28 مايو الشهر الفائت، وبحسب المعنيين أن مركز ميتاني للفن والثقافة الكُردية سيقوم بإحياء مهرجان الثقافة الكُردية سنوياً في برلين وغيرها من المدن والدول الأوروبية، للحفاظ على الفن والثقافة والفلكلور الكُردي.

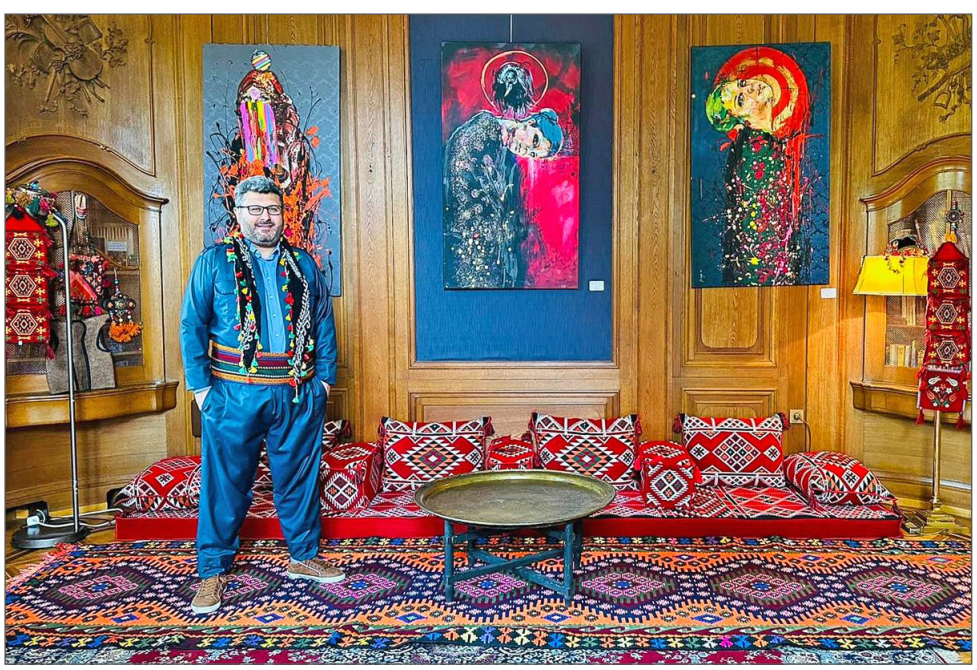

بعد 100 عام على معاهدة لوزان
التأثير على استقلال كوردستان والحكم الذاتي

كجال درويش

أقام اتحاد الشتات الكردستاني (Kurdish diaspora confederation) نشاطاً استثنائياً ولمدة يومين في 27-28 مايو 2023 في فندق رويال سافوي - مدينة لوزان السويسرية، في ذكرى مرور مئة عام على هذه المعاهدة المشؤومة التي قسمت المناطق الكوردية بين الدول الناشئة حديثاً، حيث حضر أكثر من 300 مشارك من جميع أنحاء العالم، من بينهم العديد من الأكاديميين والنشطاء والخبراء القانونيين بهذا الشأن والعديد من السياسيين والصحفيين الأجانب ورؤساء الأحزاب الكوردستانية من الأجزاء الأربعة.

تم تنفيذ برنامجين في كلا اليومين، حيث تمت مناقشة تأثير الاتفاقية والطرق الممكنة للتعامل مع نتائجها. تعتبر معاهدة لوزان متابعة لمعاهدة السلام سيفر التي وقعها الصدر الأعظم داماد فريد باشا عام 1920 بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية وحلفائها الألمان. تطلبت معاهدة سيفر للسلام أن يذهب جزء كبير من غرب الأناضول إلى الإغريق وجنوب شرق الأناضول إلى الأرمن والأكراد. وبعدها تم التوقيع على اتفاقية لوزان في 24.05.1923.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية كانت بداية النهاية للشعب الكوردي في المنطقة الذي تواجد على أرضه منذ سبع آلاف سنة، حيث تم تقسيمهم وتوزيعهم بين دول المنطقة التي قامت باضطهادهم وقمعهم واتهامهم بالإرهاب كونهم متواجدين في دول ذات سيادة، حيث حرموا من جميع حقوقهم الشرعية والقانونية، حيث تم منع تدخل أي دولة عظمى في شؤون تلك الدول كونهم دولاً مستقلة وبأن أي تدخل سيعتبر تدخل خارجي.

طبعاً هذه الاتفاقية سارية المفعول ولا يوجد لديها أي توقيت زمني كما ادّعى البعض بأنها تنتهي بعد مئة عام ١٠٠ بعد التوقيع عليها.

والمفارقة أنه رغم الخلافات بين الشعب الكوردي والدول المغتصبة لأرضه فإن الكورد والبعض من الأحزاب السياسية في تركيا ترفض تلك المعاهدة كونها سلبت منهم الكثير من الأراضي التي كانت ملكاً لهم في زمن الإمبراطورية العثمانية.

كما الكورد يرفضون ذلك أيضاً بحجة أنها أطاحت بحلمهم في إقامة دولة كوردستان التي كانوا يأملون أن يساعدهم الحلفاء الأوروبيون في إقامتها ثمناً لمساعدتهم في الحرب ضد تركيا.

والجدير بالذكر، آراء بعض المحللين الدوليين الذين حضروا المؤتمر، حيث أثار انتباهي منهم البروفيسور التركي المعروف إسماعيل بشكجي بأن الكورد أكثر المجموعات العرقية حرماناً، ومن ثم ما قاله البروفيسور الأميركي ليام أندرسون العالم السياسي في جامعة رايت الحكومية في أوهايو على محاولة تلك الدول على استيعاب الشعب الكوردي والعمل على تغيير عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم والقضاء عليها.

وقال أيضاً بأن الديمقراطية لم تكن لصالح العرب كونها بدون فائدة ولا مصلحة لهم فيها. وقال أيضاً بأن استقلال كوردستان سيكون لها تأثير إيجابي على الويلايات المتحدة الأمريكية، عكس ما يعتقد البعض.

وبعدها تحدث السيد ريتشارد ويلدينغ، مصور فوتوغرافي مقيم في لندن، وقال لقد تم تقسيم الكرد بالفعل قبل لوزان، حيث كنا دائماً دمى للإمبرياليين. عمدة لوزان روجر نوردمان معاهدة لوزان مفارقة بأن هناك الكثير من الأقليات تعيش في سويسرا كان عليهم عدم التوقيع على تلك المعاهدة في سويسرا. ويجب على المغتربين توسيع دائرة العلاقات الدبلوماسية لمواجهة العواقب.

طبعاً كما ذكرت سابقاً بأن المنظمات المدنية الكوردية الموجودة في كافة أنحاء العالم اتفقوا في ذلك التجمع الأول من نوعه أن يكونوا يداً واحدة للتنديد بهذه الاتفاقية التي اعتبروها بأنها مجزرة بحق شعب سلب منه هويته وأرضه وكرامته ولكنه بقي صامداً إلى يومنا هذا. فالوفود التي شاركت في النشاط تحدثوا وأصرّوا على المضي قدماً للعمل على إلغاء هذه المعاهدة والحديث عن إمكانية إعلان دولة كوردي في المستقبل عبر الطرق القانونية التي يمنحها لهم القانون الدولي عبر منظماتهم الموجودة في دول العالم بعد محاضرات عديدة ألقيت من قبل محللين دوليين من أميريكا وإنكلترا والبعض من حاملي شهادة الدكتوراة في القانون الدول من الكورد وأكدوا بأنهم مستمرون في الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي مهما كلف الأمر.

الكورد ولوزان.. لحظات حاسمة لجسد مقسم وروح واحد

عز الدين ملا

لحظات حاسمة وقلب كل كوردي ينبض بشدة ونحن نقترب من نهاية مئوية لمعاهدة لوزان المشؤومة والتي غيّرت شكل ولون واجهة الشرق الأوسط، كما وغيّرت مجرى تاريخ الشعب الكوردي، وقسمت جسد وطنه كوردستان مرغما ومجبرا إلى أشلاء متناثرة على جهات الأرض الأربعة، وبدأت أيام العد التنازلي لنهايتها الملعونة والمنحوسة في 24 تموز القادم يوم ذكرى المعاهدة، ومن هنا نرى أن معاهدة لوزان حدّدت مصير الشعب الكوردي من تكريسه على حدود سياسية التي قسمت وطنهم إلى أربعة أجزاء، وحدّدت لهم مبدأ الجنسية والهوية الذي ارتبطت بالدول التي أوجدتها المعاهدة. كانت تلك اتفاقية سلام لإنهاء مرحلة الصراعات والحروب، والبدء بمرحلة الأمن والسلام ولكن على مقاسات الدول المنتصرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، والبعيدة عن رغبات وطموحات الشعب الكوردي. وهكذا تكون المعاهدة قد ترجلت عن مئة عام من الخذلان والنفاق والخداع لدول الحلفاء آنذاك فرنسا وبريطانيا ضد الحلم الكوردي وإرضاء للدولة التركية الكمالية، هذا الشعب المظلوم الذي استبشر خيراً من أصدقاء وَعَدوا بالدعم والمساندة لإخراجهم من مستنقع الاضطهاد والاستبداد، ولكن خذلانهم للكورد دفع بهم إلى مصائر تقشعر لها أبدان الإنسانية من قتل وتشريد وتدمير لقراهم ومدنهم، لم يهنؤوا لـ لحظة ولم يستقرّ لهم بال ضمن الأنظمة الغاصبة والمستحدثة خارج إرادة شعوبها.

وعليه، أدرك الكورد أن لا أصدقاء لهم سوى ذاك الصديق المخلص الذي لم يبرح يوما عن مساعدتهم، ولِما لا وجبال كوردستان لم تتخاذل لهم ولم تخنع وتلين أمام العواصف والشدائد، كان الحضن الدافئ والحنون رغم قساوته، احتضن الشعب الكوردي من براثن الغدر والخيانة ومن ممارسات السحق والإبادة. الآن وبعد قرن من الزمن، هل تدرك الدول الكبرى والديمقراطية معاناة الكورد ومظلوميتهم؟ وهل يرى الشعب الكوردي نور حلمه، ويعيش كـ غيره في وطن يأمن له حريته وكرامته مثل غيره من شعوب المنطقة؟ وللخوض في غمار هذا السؤال علينا أن نعود بالتاريخ مئة عام إلى الوراء، علينا أن نطّلع على ذاك التاريخ.

قبل مئة عام، وعند تحليل تفاصيل التحركات الدولية ومجريات الأحداث آنذاك، وإسقاطها على الحالة الآنية للأوضاع السياسية والصراعات التنافسية على النفوذ والمصالح بين الدول الكبرى، نجد أن الحالة كما كانت، فقط الذي تغير هو، المسميات والتسميات بالنسبة للقوى المتصارعة، آنذاك كانت الصراعات قائمة بين فرنسا وبريطانيا من طرف وروسيا والإمبراطورية العثمانية على الطرف الآخر. والآن الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم بزمام الصراعات والاضطرابات في الشرق الأوسط والعالم من جهة وروسيا من جهة أخرى، وأمام دول أخرى تقف على حافة الصراعات هم الصين والهند، أمّا تركيا التي تتمسك بالعصى من الوسط من جهة هي جزء من حلف شمال الأطلسي ومن جهة تدخل في مفاوضات مع روسيا وإيران ألد أعداء أمريكا وحلف الأطلسي، مستخدمة سياسة التوازن لكسب المزيد من النفوذ والمصالح على حساب شعوب المنطقة وخاصة الشعب الكوردي.

إن الأزمات السياسية المتكررة والمتعاقبة في الشرق الأوسط، والصراعات الطائفية والعرقية والحروب بالوكالة التي أحدثتها اضرابات الربيع العربي، وكذلك اتساع رقعة الاضطرابات إلى أوكرانيا ومناطق أخرى في المحيطين الهندي والهادي. أي إن الأحداث التي تجري على المساحات الواسعة من العالم توحي أن المنطقة تسير نحو وقائع ورسم جديد وترتيبات مغايرة لِما كانت خلال المئة السنة الماضية، وقد تكون مراكز القرار للقوى المتحكمة في هذه المرحلة غير ما كانت عليه في السابق. والسؤال الآخر الذي نضيفه إلى الأسئلة السابقة هل القوى والحركات الكوردية ما زالت على نفس مسار تلك العقلية السابقة، أم لهم مسار آخر؟ وهل لهم ثقل في توجيه مراكز القرار إلى الاهتمام بالوضع الكوردي؟ وكيف يمكن للكورد استغلال الفرصة لصالح رفع قضيتهم وتثبيت حقوقهم؟ وهل الظروف الموضوعية والذاتية ملائمة وجاهزة لهم لكسب ما افتقدوه من قبل؟

وأيضاً، قبل مئة عام كانت الإمبراطورية العثمانية في تنازعٍ مستمر مع موت سريري بطيء، ودخلت في صراعات مع الجوار والقوى العالمية الكبرى آنذاك فرنسا وبريطانيا لفرض نفوذها رغم ضعفها، وفي المقابل تمرد معظم الشعوب الرازحة تحت لوائها ودعمتها دول الحلفاء، فكانت تلك بداية الطريق نحو الترتيب الجديد.

استغلت القوى الدولية، وخاصة فرنسا وبريطانيا هذه الثغرة، ودفعت بالمتمردين إلى المطالبة بالخروج من تحت رحمة العباءة العثمانية، وكالعادة كان السلاح شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان الواجهة البرّاقة لغاياتهم الطمعية والنفذوية الخفية.

تمّ إنهاء الإمبراطورية العثمانية، وبدأت المرحلة الثانية، وتوزيع التركة العثمانية تحت مسمى الانتداب، فكانت فرنسا وبريطانيا أكثر دولتين حصلتا على مساحات واسعة من الأراضي جنوب الإمبراطورية العثمانية والتي كانت حليفة مع روسيا. في هذه الأثناء دخل كمال مصطفى أتاتورك على الخط وخلق الطريق لولادة تركيا جديدة أكثر ذكاءً ودهاءً، استطاع الضغط على الحلفاء وانتزاع ما كان مقررا في معاهدة سيفر لصالحه، وخاصة فيما يتعلق بالمكلف الكوردي الذي كان موجودا في تلك المعاهدة واختفت في معاهدة لوزان، بذلك حُرِّم الكورد من حقه الشرعي بأساليب أتاتورك الملتوية واستغلال العاطفة الكوردية الدينية.

والآن ما نلاحظه أن روسيا دخلت في ذاك الفخ عندما تورط فلاديمير بوتين في حرب كان هو بغنى عنها، ولكن الرغبة التوسعية وكسب المزيد من الثروات أدخله في دوامة حرب استنزاف مع الدولة الجارة أوكرانيا، وفي المقابل تحاول تركيا اللعب على الحبال مستغلّة موقعها الجيوسياسي في المنطقة والعالم وكسب بعض النفوذ والمصالح قبل انتهاء المهلة المئوية لاتفاقية لوزان على حساب الصراعات الدولية بين أمريكا وروسيا.

وإيران التي تكثف من جهودها لفرض إملاءاتها، ودفعت بالعديد من ميليشياتها وأدواتها في المنطقة إلى إثارة القلاقل وزعزعت الاستقرار.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، التي تدفع بأجنداتها نحو جميع الاتجاهات من توجيه دول الخليج وبعض الدول العربية إلى أخذ خطوات عملية وعقد معاهدات واتفاقيات مع إيران والصين وكذلك التطبيع مع النظام لقطع الطريق أمام روسيا وفتح الباب أمام سيناريوهات جديدة في معظمها لصالح أجندات ومصالح الأمن القومي الأمريكي.

أمام كل ما جرى ويجري، الكورد ما زالوا في دوامة صراعاتهم الداخلية إن كانت بإرادتهم أو بإرادة أعداء كوردستان، ولكن على الشعب الكوردي أن يعي أن لهم مركزاً قوياً أثبت جدارته على الساحة المحلية العراقية والإقليمية والدولية في الحنكة الدبلوماسية والمرونة السياسية في التعامل والتواصل، وهذا المركز هو إقليم كوردستان وبالأخص هولير (أربيل) العاصمة الأكثر سرعة بالتوسع والتطور في الشرق الأوسط.

المرحلة القادمة حساسة وبحاجة إلى التروي والحنكة وبداهة التعامل والتواصل، وخاصة بالنسبة للكورد في كوردستان سوريا، والاستفادة من التجربة الكوردستانية في إقليم كوردستان العراق، والعمل على التكاتف والتآزر معه لرفع من النقاط الكوردية في أي معاهدة أو اتفاق دولي جديد وتحقيق ما لم يحققه سابقاً، ليحجزوا لهم مقعداً في سنوات المئة القادمة.

جوليا بطرس... الاحتجاج الهادئ وفشل السعي إلى «وين الملايين»

كريم شفيق

مثّلت الفنانة اللبنانية، جوليا بطرس، لحظة سياسية مرتبكة تشي بتحولات وصراعات جمة ساهمت في تأطيرها الفني الذي سيظل يلازمها بينما ستسعى هي ذاتها إلى الاستثمار فيها. هذه الفترة المتخمة بالصراع والحرب التي خاضتها إسرائيل ضد لبنان على خلفية إنهاء الوجود الفلسطيني وكذا منظمة التحرير الفلسطينية، سوف تحتاج إلى ولادات متكررة قسرية. هوية الفنان المقاوم المصنوعة هي ما بحثت عن إعادة انتاجه واستهلاكه.

تعود بدايات الفنانة اللبنانية مع الأغنية السياسية وخط «المقاومة» الذي طوعت فنها لصالحه، بينما التزمت بمبادئه وتبنت انحيازاته، إلى العام 1985، من خلال أغنيتها الشهيرة: «غابت شمس الحق»، حين شدت إلى الجنوب اللبناني الذي وقع وقتها تحت وطأة الإحتلال الإسرائيلي، إذ لم يتجاوز عمرها الـ17 ربيعاً. وعلى خلفية تنفيذ الجيش الإسرائيلي عدواناً في منطقة الزراية بالجنوب اللبناني، غنت من كلمات الشاعر اللبناني، نبيل أبو عبدو، للمرة الأولى، بالعربية، أغنيتها الأخيرة، ذائعة الصيت، والتي منحتها شهرة فائقة وبطاقة مرور ذهبية، مازالت تحتفظ بها رغم تآكل أطرافها، وفقدان إغراءاتها، وتلاشي زخمها، حيث سبقتها أغنية وألبوم آخرين، بين عامي 1980 و1982 بالفرنسية، واللذين سجلتهما في استديو «إلياس رحباني»، والأخير ساهم بالتلحين والتأليف في ألبومها الأول بالفرنسية: «C'est la vie»

ومثلما بدا صوتها قوياً ويرتج في صمود وجسارة، وهي تؤدي كلمات أغنيتها العربية الأولى، وتتنقل بين ألحانها التي تراوحت بين الصخب والغضب والحماس وعدم المهادنة، بينما تصدح بعبارات مؤثرة مثل: «صدر الشرق انشق» و« كلهن يا جنوب باعوك الكلام» و«العدل مصلوب عم ينزف السلام»، كانت تقطع بنفس الدرجة مع تاريخها الفني الذي بدأته مع الرحباني، وتجهض تطوره، لتحمل الأغنية كسلاح أيدولوجي لحساب «المقاومة»!

بين عامي 2015 و2019، تصاعدت موجة من الاحتجاجات في بيروت، ضد الطبقة السياسية اللبنانية، على خلفية تفاقم أزمة النفايات التي تراكمت في زوايا المدينة، وشوارعها، وعبر الطرقات، والتي ترمز إلى انسداد في الأفق السياسي، وتحجب خلفها فائضاً هائلاً من الفساد والفشل اللذين عبر عنهما المجتجون في هتافهم: «طلعت ريحتكم».

وعليه، كانت الأرض تهتز تحت أقدام الفنانة اللبنانية، التي ظلت تغني إلى «ثوار الأرض»، وتحرضهم بأن «ثوروا عالطغيان» و«ثوروا عالحرمان»، بينما ظلت في أشهر أغانيها تهتف: «وين الملايين؟!».

بيد أن «ثوار الأرض» حين استجابوا لها وتدفقوا في غضب، وفاضت بهم الساحات والميادين، ومن بينهم المحرومون والمنبوذون، وشتى الفئات المهمشة والمقهورة، لجهة استرداد حقوقهم المنهوبة وفضح النهب، والاستغلال السياسي والاجتماعي، نأت بنفسها عنهم بينما رافق المحتجون أصواتاً غنائية أخرى، بينما تحولت أغنيات صاحبة: «أنا بتنفس حرية» إلى عبارات ساخرة، تتسع لها صور ورسومات الجرافيتي على الحوائط والجدران، بهدف فضح تناقضاتها الفجة وانتهازيتها.

إذ لم تكن الموجة الاحتجاجية الأخيرة في تشرين الأول (أكتوبر) عام 2019، سوى حالة غضب قصوى على وضع لبنان العام الذي يعيشه، منذ تاريخ الحرب الأهلية، ونجم عنه، طيلة عقود، فقدانه للسيادة، وخضوعه للاقطاع السياسي والطائفي، ووفاة شبابه في حروب بالوكالة، كما هو الحال في سويا، بالإضافة إلى اقتصاده الذي لامس حواف الإفلاس، ناهيك عن تعالي نبرة الطائفية والعنصرية، بالصورة التي عبر عنها وزير الخارجية اللبناني، جبران باسيل.

لكن الفنانة من أصول أرمينية والتي تنتمي إلى أسرة يعتنق والدها اللبناني مبادئ الحزب السوري القومي الاجتماعي، بينما الأم الفلسطينية لا تفارقها مشاهد النكبة والتهجير والشتات الفلسطيني، تكاد تسقط عليها هذه الحالة المختلطة كغيمة ثقيلة، تجعلها داخل خريطة نفسية معقدة ومشوشة، لا سيما أنها تسكن بيت الوزير(إلياس بو صعب) الذي ينتمي للتيار الوطني الحر، وينتسب له رئيس الجمهورية، ميشيل عون، المتهم بالفساد ومطلوب عزله وحكومته. والرئيس عون الذي وصفته صاحبة: «نحن الثورة والغضب» بأنه «بي (أب) الكل»، باللهجة اللبنانية المميزة، في محاولة لالتماس تعبير يجعله ممثلاً لكل اللبنانيين على تنوع طوائفهم، ومرجعياتهم السياسية، كما غردت عبر حسابها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، بينما ظهرت في صورة حميمية معه، لم يخدش حسها «المقاوم» وحدسها «الممانع»، أنه الجنزال ذاته مهندس مجزرة تل الزعتر، والتي قضى فيها نحو ثلاثة آلاف فلسطيني بالمخيمات، بعد حصار دام استمر 52 يوماً، وهو نفسه الجنرال العسكري الذي وقف يصافح قائد الجيش الإسرائيلي بعد نجاح اجتياح العاصمة اللبنانية، بيروت، في العام 1982.

الفنانة الحاصلة على وسام «الأرز الوطني»، في العام 2007، من الرئيس اللبناني، إميل لحود، صوت غنائي فذ، وحالة استثنائية وقع تحت تأثيرها كثيرون، لكن رقعة السياسة حاصرتها واختزلت فنها.

ورغم محاولات متواضعة للحجل بين الفن والسياسة، ووضع أغنيات عاطفية بين الحين والآخر، إلا أنها كانت قد غرقت في التصنيف السياسي الطائفي، حتى أصبح رصيدها مرهوناً لدى فئة محددة، وفصيل سياسي بعينه، فبهت حضورها وتلاشت أمامه.

وفي تموز/ يوليو عام 2018، على مسرح ميدان سباق السيارات التاريخي، في محيط قلعة مدينة صور الأثرية، جنوب لبنان، استهلت الفنانة اللبنانية حفلتها بعبارات قصيرة وهي «بحر صور غير.. وهواء صور غير.. وهواء الجنوب كله غير». كانت هذه الكلمات أبعد من مجرد كونها مزحة هادئة، تصنع بها خيوط حريرية مع جمهورها الذي تدفق بالآلاف لحضور حفلتها الأولى بالجنوب اللبناني، بعد انقطاع عنه دام لأكثر من عقدين، وقد تستدعي شحنة نفسية هائلة، وطاقة معنوية، لمضاعفة جرعتها الغنائية، وتأثيراتها عليهم.

وعن عمد ومهارة شديدتين ظفرت بالحالة المعنوية الصاخبة، بكلمات مقتضبة لها طبيعتها السحرية التي تجيد صناعتها، وجذبتهم بنعومة وخفة داخلها، بهدف تحريك ذائقتهم، وخدش حساسية فنية معينة تخص حالتها الغنائية المميزة، ليصبح لها أثرها المدوي والتحريضي.

تزامن الحفل الذي حضره قرابة 13 ألف شخص مع حدثين مفتاحيين، يضيء كل منهما على الطبقة المستترة والخفية، التي يصعد من خلالها صوت بطرس، ويكتسب داخل مساحاتها الآمنة شرعيته الفنية، وتداول أغانيها. أولهما، ذكرى حرب تموز عام 2006، والأخيرة كانت بمثابة الفصل الثاني من الحرب والمواجهة العسكرية بين حزب الله وإسرائيل، وثانيهما، نجاح الانتخابات التشريعية في لبنان، قبل الحفل بشهرين، وفوز الثنائي الشيعي «حزب الله وحركة أمل»، في مقابل تراجع تيار المستقبل، بقيادة سعد الحريري، بعد تعطيلها لبضع سنوات، بواسطة حزب الله، لفرض أجندته السياسية والإقليمية، وأبرزها دوره البراغماتي في سوريا.

هذه المسافة الزمنية لم تكشف سوى عن قوة وإصرار لحبس الأغنية التي قدمتها جوليا بطرس في حيز المضامين السياسية والأيدولوجية المباشرة.

إذ يؤدي صوتها الغنائي أدواراً وظيفية محددة، يفقد على أساسه صلاحيته وقيمه الجمالية، بعدما أمسى هذا الصوت يحيلك لجملة من المشاعر المستهلكة، والأفكار التقليدية، والانطباعات المباشرة، كما يستدعي معه جملة من الاعتبارات السياسية التي تهيمن على شخصيتها الفنية وتصادرها في ملمح واحد، بصورة متكررة، لطالما يجري إعادة توظيفها في أشكال تبدو باهتة وضعيفة، يترتب عليها وجود محتوى رث يتسم بالرداءة أحياناً.

فيما تحول صوتها وخطابها الفني إلى وسائط إكراه تمارس عبرها النفي والاستلاب لخصومها، وترويض فاعلية الآخرين والمعارضين المحتملين والمتخيلين، بهدف إحالتهم للتقاعد وضمان طواعيتهم وخضوعهم، بالإضافة إلى نفيهم من المجال العام.

وبالتالي، نبذ أي مقاومة، ومنع نقل عدوى الثورة، غير تلك التي تمر عبر قنواتها وتبشر بها.

عرجت بطرس في حفلها، كما في مرات أخرى سابقة، على ذكرى «تموز» والحرب بصفة عامة قبل أن تستكمل أغنياتها. فتقول: « تموز شهر الانتصار. دوخ العالم. صحيح أنه ذكرى لحرب، والحروب مأساة يذهب ضحيتها شهداء وضحايا، لكن تموزنا هو تموز الانتصار. انتصارنا وانتصار لبنان، كل لبنان، شاء من شاء وأبى من أبى. تحية مني إلى كل الأبطال الذي رووا أرض الجنوب ولبنان بدمائهم».

فهذه الذاكرة الانتقائية هي ما تسعى الفنانة اللبنانية إلى إحيائها في الحفل الذي حضره الآلاف من جمهورها، فضلاً عن رموز سياسية وفنية عديدة، ومن هم رئيس مجلس النواب اللبناني، نبية بري، وزوج الفنانة، وزير الدفاع، إيلياس بو صعب، حيث إن المدينة الساحلية، الواقعة على الضفة الشرقية للمتوسط، بين مدينتي صيدا اللبنانية وعكا في فلسطين، تحفل بتاريخ حضاري متنوع ومهم على مستوى البشر والعمران غير التي تريد حصرها داخله.

ويتجاوز تاريخ صور المربع الطائفي الضيق الذي صنعته الطبقة السياسية في لبنان بعد الحرب الأهلية، وإتفاق الطائف، كما يتجاوز ذاكرة الحرب، التي تعرضت فيها مدن الجنوب اللبناني، معقل حزب الله، وحاضنته المجتمعية للعدوان الإسرائيلي، ناهيك عن شعارات «المقاومة» و«الممانعة» التي أضحت وغيرها من وسائل حزب الله القمعية، وأدوات عزل ونبذ المعارضين لسياساته، سواء بواسطة العنف الرمزي أو المادي.

كانت أغنية «أحبائي» التي صدرت في العام 2006، بعد انتهاء الحرب مع إسرائيل، وهو الاسم ذاته الذي أطلقته على مشروعها الغنائي وحفلاتها، التي زارت به عدد من العواصم العربية، بينما تبرعت بريعه إلى ضحايا الحرب، بمثابة اللحظة القصوى في أغنياتها السياسية.

كلمات الأغنية التي تبرز ذروة تعاطي صاحبة «لا بأحلامك» مع السياسة، وتشير بوضوح إلى موقعها الفني الملتزم، كانت إعادة صياغة فنية لأحد خطابات زعيم حزب الله، حسن نصر الله، الموجهة إلى جنوده على الحدود اللبنانية، ووصفتهم الأغنية بـ«رجال الله في الميدان»، وقد تمت استعارة ألفاظها وعباراتها المميزة من رسالته لعناصره المقاتلة. وقد تجاسر على تلك المهمة، الشاعر اللبناني، غسان مطر، ولحنها شقيقها، زياد بطرس.

الحالة الأخيرة، تعري أكثر حيل الفن خطورة لتكريس حدث وصناعة قائد، وتحويله إلى ذات مفخخة، لها حمولة معنوية وتاريخية، تتعالى على النقد والمراجعة، كما تعصمها من المسائلة، بالإضافة إلى بناء أيدولوجيا والترويج لها.

هل ضاعت الفرصة في سوريا؟

ريما فليحان

شكل الربيع العربي فرصة حقيقية من أجل تغيير جذري في سوريا المحكومة بنظام ديكتاتوري تأسس بقبضة أمنية واشتغل بشكل مكثف على سياسة غسيل أدمغة المواطنين بحيث يتحول مفهوم المواطنة إلى الموالاة للنظام بل بالأحرى لرأس النظام تحديداً، وبحيث اختزل مفهوم الوطنية والوطن بشخص الرئيس الذي استولى على السلطة وحوّل نظامها الذي كان يجب أن يكون جمهورياً إلى نظام عائلي مافيوي يرتكز في سياسته الخارجية على إرهاب دول الجوار وفي سياسته العالمية على الانغلاق وخرق القانون الدولي والتحالف مع كل الدول الخارجة عن القانون والتي تتميز بطبيعة استبدادية تشبه طبيعته، أما داخلياً فاعتمد سياسة الإفقار وقمع الحريات الشخصية والعامة وتكريس سياسة الحزب الواحد وبالأحرى حكم العائلة والسيطرة على موارد البلاد الاقتصادية من قبل تلك العائلة وأدواتها، كما منع نهوض مجتمع مدني فعال، وارتكب انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان استمرت لما يزيد عن نصف قرن، وهو ما أوصل الشعب السوري للانفجار في آذار ٢٠١١ بلحظة تاريخية كان من الممكن أن تغير وجه البلاد بل المنطقة وتحول المسار في سوريا نحو دولة ديموقراطية منفتحة على العالم، دولة كان يمكن أن تنهض بمواطنيها وتحترم القانون الدولي لو تلقفت تلك الفرصة دول العالم الحر تلك ولو دعمت تلك الدول المؤثرة في العالم القوى الديموقراطية والعلمانية في سوريا بشكل فعال بعيداً عن لغة البيانات الدبلوماسية والإدانات الفارغة من التأثير، بينما أدت الآليات المعطلة بمجلس الأمن دورها في الوصول إلى حالة من الجمود في مسار إيجاد حل حقيقي للسوريين ضمن جو من تخاذل المجتمع الدولي في إيجاد وسائل ضغط فاعلة ويقابل كل ذلك شراسة التدخل الروسي والإيراني السافر على الارض السورية والفيتو الروسي في مجلس الأمن. سياسة عالمية فشلت في وضع حد لنظام ارتكب جرائم حرب قد تزيد عما ارتكبته النازية في الحرب العالمية الثانية، وتسبب في خلق أكبر موجة لجوء وكارثة إنسانية في العصر الحالي وفقاً للأمم المتحدة، ويمكن القول أن السياسة الأمريكية فشلت في سوريا بسبب عدم وجود اهتمام حقيقي في إنهاء الصراع، وهو ما فتح الباب على مصراعيه لاستحواذ الروس على سياسة المنطقة وعودتهم كفاعل سياسي دولي قوي ومؤثر على السياسة الدولية، بل أن السياسة الدولية والأمريكية في سوريا والمتجلية بعوامل كان منها عدم القدرة على وقف جرائم الحرب ومحاسبة مرتكبيها، ولا إيجاد أليات فاعلة لإنهاء الصراع مبكراً شجعت بوتين على تجاوز الخطوط الحمراء دولياً، وهو ماتجلى في حربه على أوكرانيا لاحقاً ربما لأنه اختبر ردود الفعل الدولية على دوره في سوريا في تثبيت نظام دكتاتوري متهالك وفي إحالة سوريا إلى قاعدة عسكرية روسية ومختبر تجارب للأسلحة الروسية على الشعب السوري وفقاً لتصريحات الروس نفسهم حول ثبات فعالية أسلحتهم في سوريا.

ارتكبت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي خطيئة كبرى في سوريا بعد استخدام النظام السوري للسلاح الكيماوي في الغوطة عبر تهديدات جوفاء أطلقتها ولم تقم بعدها بأية خطوات حقيقية لوقف جرائم النظام السوري، وهو ما شجعه لاحقاً لاستخدام السلاح الكيماوي عشرات المرات والإمعان في استخدام أسلحة محرمة دولياً والتعذيب الممنهج وجرائم العنف الجنسي والتهجير والتغيير الديموغرافي والحصار وكم الأفواه، على الرغم من تقارير لجان تقصي الحقائق والمنظمات الحقوقية و منظمة حظر السلاح الكيماوي التي تثبت تورطه، فشلت الأليات الدولية حتى الآن في عقاب النظام السوري ومحاسبته وهو ما قد يطلق العنان لكل مجرمي الحرب في العالم ليفعلوا ما يشاؤون للوصول للسلطة أو البقاء فيها وفي الإمعان قمع الحريات.

لقد كانت السياسة الدولية عموماً والامريكية في سوريا والتي تبدو «باستثناء الخطاب الإعلامي والمساعدات الإنسانية والعقوبات الضرورية وغير الفاعلة في آن معاً» وكأنها غير معنية إلا بالمراقبة والانتظار قاتلة، قاتلة لفرصة ثمينة لإنجاز تغيير حقيقي في المنطقة كان سيؤدي إلى عالم أكثر استقراراً، وإلى خلق شرق أوسط ديموقراطي منفتح على العالم يسعى لرفاه شعوبه وتعزيز قيم الديموقراطية في المنطقة، ولسوء الحظ هذا لم يحصل بسبب وحشية النظام السوري، وطول الأمد وسياسية اللا استراتيجية في سوريا، وفشل الأليات الدولية في وقف جرائم الحرب، بالإضافة إلى التدخلات الإقليمية في سوريا، والتي كانت جميعها عوامل تسببت في إضعاف قوى الحراك السلمي، العلماني والليبرالي، فتلقفت قوى الإسلام السياسي بأنواعها الفرصة وقفزت على المشهد السياسي مدعومة من دول إقليمية، ودفعت باتجاه العسكرة مدعومة من ذات القوى وعزز هذا التوجه النظام بسلوكه المتوحش كعامل أساسي في خلق الصراع المسلح، وتسببت التدخلات الإقليمية في دعم الصراع المسلح علي الطرفين في خلق فوضى استفادت منها قوى متطرفة خطيرة ودخيلة بأجندتها الثالثة التي تريد السيطرة وتحارب الجميع في سوريا، والنظام السوري كان أكبر المستفيدين من وجودها لأنها تخدم البروبوغندا الخاصة به والتي تحاول تلخيص ما يحصل في سوريا بصراع بين الجيش والإرهاب، وتسقط من حساباتها الفئة الأهم وهي الشعب السوري الراغب بالتغيير والحراك السلمي والمجتمع المدني، وبينما علي الأرض كان النظام يحاصر ويقصف المدنيين ويهجرهم في المناطق المناوئة له، كان النظام السوري يغض الطرف عن تمدد داعش في المناطق السورية كالبادية السورية المكشوفة لطيرانه والتي اتاحت لداعش التحرك من الرقة باتجاه تدمر مثلاً وارتكاب ابشع المجازر فيها عام ٢٠١٥ دون أي استهداف بينما كانوا يتحركون في البادية المكشوفة للطيران السوري وحلفائه دون أي ازعاج، بل أنه أفسح المجال لداعش لتقوم بعملياتها في مناطق كان من المفترض أنها تحت سيطرته كما حدث في السويداء ب ٢٥-٧-٢٠١٨ علي سبيل المثال لا الحصر. اقرأ المزيد:ثلاثة عشر رئيساً لأميركا.. وما زال الأسد لعنتنا

النظام كان مستفيداً من وجود داعش بالمشهد وللأسف استطاع عبر وجودها بأن يخلط الأوراق فبات الاهتمام العالمي مركزاً على «الحرب على الإرهاب» على أهميتها، وأهمل المتسبب الرئيسي في وجود تلك القوى وهو سلوك النظام السوري والتراخي الدولي في إنهاء معاناة الشعب السوري ووقف جرائم الحرب ومحاسبة الفاعلين من كل الأطراف التي عاثت فساداً في البلاد وارتكبت جرائم ضد الانسانية.

أما القوى الإقليمية ذاتها على طرفي الصراع والتي بتدخلها ساهمت بتأجيج صراع عسكري ذو عمق سياسي طائفي وفي خنق الحراك السلمي الذي يمثل الثورة السورية الحقيقية، نراها اليوم تقوم بإعادة تعويم النظام السوري والأسد مجرم الحرب دون أي سياسة مواجهة فاعلة من المجتمع الدولي لوقف تلك المهزلة، في وقت بات فيه النظام السوري أكبر مصدر للمخدرات إضافة لكل جرائمه. نحن نريد حل سياسي حقيقي في سوريا وهناك فرصة لم تمت أمام دول المجتمع الدولي المؤمن بالحريات لإثبات دور أكثر عدالة وفعالية في العالم إن استطاعت وقف هذا التطبيع المجاني مع النظام السوري وفي خلق مسار سياسي فاعل وفقا للقرارات الدولية وتحت المظلة الأممية فهي بذلك قد تعيد خلط الأوراق في التوازنات الدولية الجديدة التي تتم صناعتها بسبب ما قد يبدو ضعفا في السياسة الخارجية الامريكية وتأثيرات الحرب في أوكرانيا.

التطبيع المجاني مع نظام الأسد وتعويمه دولياً هو الباب الذي ستستخدمه قوى الشر في العالم من أجل استمرار سياسة القمع وغسيل الأدمغة من جهة، كما الحكومات الديكتاتورية التي ستترفه بالفوضى العالمية وضعف الأليات الدولية الأممية في حفظ السلام العالمي وحماية المدنيين من جهة أخرى.

والأخطر على الإطلاق أن تلك السياسة ستكون بمثابة بطاقة خضراء لدول أخرى لديها أحلامها الخاصة في مناطق أخرى من العالم، يا للأسف إنه المناخ الملائم لبناء تحالفات جديدة تسعى لخلق نظام عالمي جديد بقيادات جديدة تضمحل فيها القيم الليبرالية والديموقراطية لصالح الدول الشمولية، والتيارات المتطرفة، واليمينية، والعنصرية.

المطلوب من المجتمع الدولي المؤمن بقيم الحريات وحقوق الإنسان اليوم وأكثر من أي وقت مضى وحتى لا تفوت الفرصة مجدداً، وقف قطار التطبيع المجاني مع النظام السوري بشكل فاعل وتحقيق حل سياسي بجدول زمني واضح يضمن انتقال سياسي حقيقي وفق القرارات الأممية وأهمها القرار ٢٢٥٤ وبيان جنيف وإطلاق اليات المحاسبة لكل مجرمي الحرب وتحقيق العدالة الانتقالية في سوريا وهو ما سيضمن استقرار المنطقة والعودة الآمنة للاجئين وإعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد، ويحقق سلام مستدام في سوريا والمنطقة كنتيجة.

تشاركية المثلثات المتقاطعة

ليس لأنها من قبيل الصدفة، ولكن لتأثيرها الحضاري والجيوسياسي تتربع سوريا على تشاركها أضلاع أو رؤوس المثلثات الأهم في العالم، فالموقع الجغرافي الفريد والمناخ المتميز بالفصول الأربعة وإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط يشكل امتداداً لحضارة كانت ولم تزل تفيض على الإنسانية بالعطاء الثقافي والاقتصادي سواء عبر الحدود الطبيعية أو عابرة للحدود كونها احتضنت ثقافات وشعوب عديدة على مر الزمان في كل الأزمات التي دوّنها التاريخ القديم والمعاصر.

إن الناظر بتمعّن الى موقع سوريا الجيوسياسي والجغرافي الهام يرى أنها تُشكل القاعدة أو رأس المثلث مع تركيا وروسيا، وكذلك مع إيران وتركيا، وأيضاً مع مصر والخليج العربي، فكيفما نظرنا إلى المثلثات نراها متشاركة فيها سواء تناظراً أو تقابلاً أم تقاطعاً، وبالتالي فالدور السوري وقدرة التحكم في تلك المشتركات هو الأساس لبناء استقرار وأمن وسلام مستدام في منطقتنا الأوسطية.

من زاوية أخرى، وخلال النصف الثاني من عام 2022 والى الآن، واستقراءً لأفول القطب الواحد وبداية تشكّل نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب، فقد شهدت منطقتنا موجات تسويات سياسية أمنية ناعمة وإيجابية بانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الفضاء الأوسطي:

أولها توحيد مواقف الدول العربية الخليجية مدفوعة برغبة مشتركة لتصحيح الانقسام الماضي بالحوار والدبلوماسية. وثانيها حوارات وتوافقات بين الدول العربية مع منافسين إقليميين تقليديين (إيران وتركيا) عبر التطبيع السعودي - الإيراني ومصالحة تركيا مع دول الخليج.

وثالثها عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية وتفعيل دورها في مؤسساتها وعلاقات ثنائية مع الدول العربية وافتتاح السفارات بالتبادل بما يوحي عودة العلاقات السورية - الغربية التدريجية بعد تسهيل الدفع بمسارات الحل السياسي (خطوة بخطوة) وفق مبادئ خارطة الطريق التي أدرجتها توافقات اجتماع عمان الخماسي وخطة المبعوث الدولي غير بيدرسون.

إن هذه التموجات والموجات تمثل تحولًا جذريًا في المشهد الجيوسياسي للمنطقة، حيث أعادت تنظيم التحالفات وفتحت إمكانيات أكبر للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية بغطاء سياسي يحقق الاستقرار وإعادة دمج سورية في النظام الإقليمي والنظام العالمي الجديد، حيث أضحى واضحاً بأن المشاكل العالقة والملفات المتشابكة لا يمكن حلها دون وجود سوريا على طاولة المفاوضات.

بعد انتهاء الانتخابات في تركيا، أكد أردوغان في خطاب النصر: «نحترم دائما إرادة الشعب ولسنا وحدنا الفائزين بل الفائز هي تركيا والديمقراطية وإن الوقت حان لنجتمع ونتحد حول أهدافنا وأحلامنا الوطنية، فالانتخابات انتهت وسنسخر كل وقتنا وطاقتنا للعمل وإنجاز المشاريع وتقديم الخدمات وتضميد جراح منكوبي زلزال 6 فبراير 2023 وإعادة بناء مدننا المدمرة ستكون في مقدمة أولوياتنا، وأضاف المسألة الأهم في الأيام القادمة هي حل مشاكل زيادة الأسعار الناجمة عن التضخم.

كما وفرنا الإمكانية لعودة نحو 600 ألف شخص إلى المناطق الآمنة في سوريا حتى اليوم، وسنضمن عودة مليون سوري إضافي في غضون سنوات قليلة من خلال مشروع سكني جديد ننفذه مع قطر.

سنواصل سياسة الاستقرار، والتخطيط لبناء اقتصاد إنتاجي يقوم على أساس الاستثمار وخلق فرص العمل. وبالتالي قد تكون نتائج الانتخابات وفوز أردوغان استمراراً لمسيرة التطبيع التركي - السوري عبر مسارات اللجنة الرباعية في موسكو".

باعتقادي آن الأوان للعودة إلى مسار التنمية المستدامة التي تحقق الأمن والاستقرار والسلام في منطقتنا، ويُشكل التعافي المبكر وإعادة البناء والمصالح المشتركة القائمة على المنافع المتعادلة المتقابلة بوصلة العمل القادم في مستقبل سوريا الواعد، هنا لا يعني التعادل أنه المساواة، فلكل بلد خصوصياتها وثقلها، ولكنه يعني التقابل، بمعنى وجود فكر أو حركة «هي الحركة المقابلة أو المناهضة لحركة أخرى".

وكما يرى الأديب توفيق الحكيم: تقتضي التعادلية الإيمان بوجود «آخر» يختلف عنك قد يعادلك في حركته، ليتحقق نظام التوازن في الحياة الاجتماعية والفكرية. التعادل هو الذي يحكم نظام الكون، فلو اختل لابتلعت الشمس الأرض.

تعاملوا معنا باحترام.. لسنا سوق خردة

إبراهيم جلال فضلون

(ماكرون)، من الـ (مكر مَاكِرٌ)، وامْتَكَرَ الشيءُ: اختضَبَ بالمَكْر فـ (مَاكَرَ، يُمَاكِرُ)، لكن صَدقَ وعدُ الله لأمثالهم في قوله تعالي: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ سورة آل عمران 54، فجازاه على المَكْر أو أمهله ومكَّنه من الدُّنيا، حتى تأتيهُ مواقفها وتكشف عنهُ ستائرها التي يختبئ وراءها، كما اختبأ إخوان مصر بالبرقع، وتلعنهُ الدُنيا ومن عليها.

مواقف عكستها تسريبات باريس عن ماكرون الرئيس وبلد المليون شهيد، الذي نعت رئيسها بـ "الساذج" و"عديم القرار"، ووصف وطن الأحرار الجزائرية» بـ «سوق الخُردة الروسية»، وهو منَ قام مُؤخراً بتكريم جنود بلاده الذين شاركوا في حرب الجزائر مُدافعاً عنهم، فهل انحنى الرئيس الجزائري لجماجم اللصوص بدلاً من رفعة أبطال التحري؟ وتلك الانطباعات السلبية والانتقادات الشديدة للجزائر وصلت لدرجة الإهانة، في تلميح إلى تحكم المؤسسة العسكرية في شؤون البلاد، مما أثار احتجاجاً شعبياً في ساحة الجمهورية على ذلك، في تواطؤ من السلطة الجزائرية ونظيرتها الفرنسية وقمعاً للمعارضة، وعليها أجلت زيارة الرئيس «تبون» إلى باريس، وكأنها ترجمة واقعية لنظرة النخب الحاكمة في فرنسا ورئيسها إلى الجزائر. حيث اختصر ماكرون موقفهُ علاقة البلدين بـ«قصة حُب» اعترضتها «مراحل مُؤلمة".

وكيف يلعنا وهو الذي حض الأوروبيين على التعامل الذكي مع النظام الجزائري، لأنه مصدر أساسي لتموين القارة الأوروبية بالنفط والغاز، وهو من قال: «إن بناء الجزائر كأمة، ظاهرة تستحق المشاهدة. فهل كانت هناك أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي؟ هذا هو السؤال، بغض النظر في الفترة التاريخية الممتدة بين بداية الاستعمار (1830) حتى الاستقلال (1962)، وحتى من داخل الإليزيه ومجلس الشيوخ الفرنسي من يتأسف لحال فرنسا الحرة على يد ماكرون، فأين أحرار وأحفاد «الباستيل» وأصحاب السترات الصفراء؟ وأين التاريخ الفرنسي الذي يُطأطئ رأسهُ خجلاً من مواقف ومُتناقضات إيمانويل ماكرون؟ الذي اعترف بنفسه بأنه ليس بصدد {التوبة والإنكار} إلى درجة وصف الإعلام والتلفزيون الجزائري ماكرون بأنه (جلاد التفرقة وعراب المحارق). وفي الداخل أعربت كاثرين مورين ديسيلي عن أسفها لعملية الإعادة «الفاشلة، التي تمّت على نحو خبيث» واستعادة 6 جماجم فقط من أصل 24 جمجمة لمقاتلي المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، وقدّمت الجزائر ما يزيد عن مليون شهيد في معارك التحرير، لتُبنى جمهورية على أساس إعلان حقوق الإنسان والمواطن، بل وتساءل المؤرخ بنيامين ستورا بعبارات أكثر دقة: «كيف نميز بين المقاوم السياسي الواعي المناهض للاستعمار، الذي يقتل بالسلاح، وبين اللصوص المعارضين للاستعمار؟ الحدود بين الاثنين رفيعة للغاية".

لقد أكدها الغازي، بأنه لن يطلب «الصفح» من الجزائريين وبدلاً من تحمل المسؤوليات السياسية والأخلاقية للحقبة الاستعمارية، اتهم ماكرون النظام «السياسي – العسكري بالجزائر» أنه يُقدم لشعبه «تاريخ رسمي لا يستند إلى حقائق»، وقال بملء فيه: «إن أسوأ ما يمكن أن يحصل هو أن نقول (نحن نعتذر) وكل منا يذهب في سبيله، وأن عمل الذاكرة والتاريخ ليس جردة حساب، بل عكس ذلك تماماً»، ولم يقدم ما يُجبر خواطر الجزائريين، في رسالة واضحة بأن قضية «الاعتراف والاعتذار» لا مكان لها في أجندة قصر الإليزيه.. والحق يُقال أن لا مكان لسياسة الإليزيه بوطن المليون شهيد، ولا في مستعمراته القديمة التي يحلُم بها مُنذُ 2017 م، وأُهين فيها، بل وصرخ بها رئيس الكونغو محرجاً ماكرون على الهواء «تعاملوا معنا باحترام»، ويقصد الأفارقة. وجاءت الضربة الأخيرة للنفوذ الفرنسي من مالي بإجلاء آخر جندي من جنودها.

وأخيراً: عانت فرنسا في الآونة الأخيرة، وإن صح منذ 2017 مع قدوم ماكرون، انهيارًا فوضويًّا للعلاقات مع بعض مستعمراتها السابقة في غربي أفريقيا، (الكونغو والجابون وأنغولا والكونغو الديمقراطية) كمثال، ليُثقل الداخل الفرنسي كاهلهُ بالمظاهرات ضده وضد قوانينهُ التي أربكت المشهد السياسي له، فهل يفيق من غفلته قبل الأوان؟! في ظني لا.

النظام الإيراني.. ماض أسود ومستقبل مجهول

مهدي عقبايي

بعد سلسلة الانتكاسات والتراجعات المختلفة التي مني بها النظام الإيراني وعلى مختلف الأصعدة، وبعد أن بلغت الأزمة الخانقة له ذروتها واستفحلت الأمور على أسوأ ما يكون، فإن هذا النظام صار وجهاً لوجه أمام واقع مخيف ومرعب، فهو إما يستمر ليمضي بخطى مسرعة نحو السقوط والانهيار، أو يسعى بكل ما في وسعه من أجل تدارك ذلك والحيلولة دونه، وكان طبيعياً ومنتظراً أن يسعى للخيار الثاني مرغماً.

الزيارات والجولات السياسية لرئيسي ووزير خارجيته وآخرين لبلدان مختلفة والتصريحات المرنة التي بات قادة النظام الإيراني يطلقونها ويعربون من خلالها على حرصهم على السلام والأمن وضرورة التعاون وما إليه من مفردات ومصطلحات مشابهة، لا يمكن أبداً فصلها عن الأحداث والتطورات التي جرت على الساحتين الإيرانية والدولية على حد سواء، ولا سيما على أثر انتفاضة سبتمبر 2022، التي ضيقت الخناق على النظام بصورة لم يشهد من مثيل لها منذ تأسيسه.

ما يجري اليوم في طهران من تحركات ومناورات سياسية ينظر إليها مختلف المراقبين والمحللين السياسيين نظرة ريبة، تأتي بعد أن تيقن النظام من أن انتفاضة سبتمبر لم تكن تشبه الانتفاضات السابقة بل وحتى إنها تجاوزتها بفراسخ إن صح القول، بالإضافة إلى أنها تأتي بعد المسير المتعثر والملء بالفشل والإحباطات لحكومة إبراهيم رئيسي التي عول عليها خامنئي كثيراً، هذه الحكومة ليست هي في مرمى الشعب وجناح النظام الذي يسمي نفسه بالإصلاحي فقط، بل إنها في مرمى نيران الجناح نفسه.

فشل رئيسي في مهمته التي كان خامنئي واثقاً من نجاحها، والتي أعقبت فشل روحاني وحكومته، قد كان بمثابة تأكيد على أن جناحي النظام قد فشل فشلاً ذريعاً في إخراج النظام من مستنقع الأزمة الخانقة التي يقبع فيها، ولأنه لم يعد هناك من لعب ومناورات يمكن إجراءها من قبل النظام فإنه لم يجد من طريق أمامه سوى الهروب إلى الأحضان الإقليمية والدولية كي يجد من علاج لأزمته ويعمل ولو على الأقل بتجميدها والبقاء إلى إشعار آخر ريثما يجد حلاً.

لكن، ومع العودة لنظرة الريبة للمراقبين والمحللين السياسيين لما يقوم به النظام الإيراني من تحركات سياسية وكذلك السعي للتموضع ضمن تحالفات وتكتلات دولية، فإن مساع النظام وتحركاته ذات الطابع الاستعراضي والتي يحاول من خلالها كسب الثقة والاطمئنان لنواياه، تصطدم بمسألة مهمة جداً ليس من السهولة أبداً على النظام التهرب منها أو التنكر لها، وهي ماضيه الأسود، داخلياً وإقليمياً ودولياً، إلى جانب أن هذا النظام تميز بعدم التزامه بالاتفاقيات الدولية والإقليمية الحساسة وإن الاتفاق النووي الذي أبرمه مع مجموعة 5+1 وقبله الاتفاق الذي أبرمه مع وفد الترويكا الأوروبية في عام 2004، وكيف أنه قام بخرقهما بطرق وأساليب مختلفة، ناهيك عن دوره المشبوه على صعيد بلدان المنطقة وإصراره على تدخلاته وبقاء أذرعه العميلة تسرح وتمرح في هذه البلدان، أضف إلى كل هذا وضعه وموقفه الحرج أمام الشعب الإيراني والذي يمكن وصفه بأنه يقف على كف عفريت وثمة ملاحظة مهمة جداً يجب أخذها بعين الاعتبار، وهي أن منظمة مجاهدي خلق التي سعى النظام دائماً للتغطية على دورها والتقليل منها، إنها وخلال انتفاضة سبتمبر بشكل خاص برز اسمها بصورة غير مسبوقة من خلال وحدات المقاومة التابعة لها، حتى إن السلطات الإيرانية اعترفت لأكثر من مرة في ذروة الانتفاضة بإلقائها القبض على عناصر ناشطة تابعة للمنظمة بالإضافة إلى اتهامها بأنها تعمل على إذكاء الانتفاضة واستمرارها، من هنا، فإن كل ما أوردنا ذكره، إضافة إلى أنها تساهم في إضعاف الثقة بالنظام وبنواياه الفضفاضة المعلنة، فإن الأهم من ذلك مستقبله المجهول إذ لا يبدو أنه وبعد 44 عاماً ينتظره مستقبل أفضل من مستقبل سلفه نظام الشاه.

إبراهيم رئيسي

الحقيقة الإنسانية والواقع اليومي والرمزية اللغوية

إبراهيم أبو عواد

البناءُ الاجتماعي لَيْسَ كِيَانًا وهميًّا يُفْرِز علاقاتٍ اجتماعيةً ميكانيكية، ويُنتج أنساقًا ثقافيةً جامدةً تَقُوم على الوَعْي الزائف، إنَّ البناءَ الاجتماعي هو الحاضنةُ الشرعية لِوُجُودِ المُجتمع معنويًّا وماديًّا، والمرجعيةُ الفكريةُ القادرةُ على إعادةِ أحلام الفرد إلى الحياة وتشكيلِ الهُوِيَّة الفَردية والجَمَاعية التي لا تَكْتفي بذاتها، بَلْ تَسْعَى إلى التواصلِ معَ مَصادر المعرفة التي تُحَدِّد أبعادَ سُلطة المُجتمع، والتفاعلِ معَ التجارب الحياتية التي تُحَدِّد معالمَ شخصيةِ الفرد.

وإذا كانت مَصادرُ المعرفةِ تَتَأسَّس على عَقْلانِيَّةِ الواقعِ اليَومي، فإنَّ التجارب الحياتية تَتَأسَّس على رمزيةِ الدَّلالات اللغوية. وهذا التَّشَابُكُ المعرفي مع الواقعِ واللغةِ يَحْمِي العقلَ الجَمْعِيَّ مِن العَيْشِ خارج التاريخ، ويَحْمِي التاريخَ مِن العَيْشِ خارجَ فلسفة الوَعْي. والوَعْيُ إذا اتَّصَفَ بالحَيَاة، والحَيَوِيَّة، والحُرِّيةِ في ذاته، والتَّحَرُّرِ مِن عناصرِ المنظومة الاستهلاكية المُحيطة به، سَيَتَحَوَّل إلى رافعة لفلسفة اللغة، لأنَّ اللغةَ تَستمد وُجودَها مِن الوَعْي لا الغَيبوبةِ المَعرفية، وتكتسب شرعيتها مِن الخَلاصِ التاريخي لا الهُرُوبِ مِن الزمن.

مَركزيةُ اللغةِ في البناء الاجتماعي ذات طبيعة عابرة للزَّمَن، وغَير خاضعة للتَّجنيس المَكَاني، لأنَّ اللغةَ تَدَفُّقٌ مَعرفي مُستمر أُفقيًّا وعَمُوديًّا، وانفجارٌ رَمزي مُتواصل على صعيد الألفاظِ والمَعَاني. وشَبَابُ اللغةِ الدائمُ هو الضَّمانةُ الأكيدة لحماية العلاقات الاجتماعية مِن التَّشَيُّؤ (تَحَوُّل العلاقات الشخصية بين الأفراد إلى علاقات آليَّة بين الأشياء). وإذا صارَ الفردُ شيئًا هامشيًّا في المُجتمع، وعُنْصُرًا مُغتربًا عن ذاته ومُحيطه، فإنَّ الفِعْلَ الاجتماعي سَيَخرج مِن فلسفة التاريخ، ويَتَشَظَّى بَين الأفكارِ الذهنية والإدراكِ الحِسِّي. وهذا التَّشَظِّي شديد الخُطورة، لأنَّه يُدخِل المُجتمعَ في مَتَاهَةِ رُدُودِ الأفعالِ والمواقفِ الارتجالية، بلا تخطيط ولا تنظيم. وكُلُّ خَلَلٍ في البناء الاجتماعي هو بالضَّرورة خَلَلٌ في مَنطق اللغة الرَّمزي، وإذا غابَ اليقينُ عن العلاقات الاجتماعية، فإنَّ شرعية المُجتمع سَتُصبح وَهْمًا مُكَرَّسًا بِفِعْلِ الأمرِ الواقعِ، ومُعتمِدًا على عوامل مَصلحية مُؤقَّتة، بلا مبادئ عقلانية ذاتية، ولا جُذور تاريخية ضاربة في الأعماق. وكُلُّ شَجرة تعتمد في الثَّبات على غَير جُذورها، سَتَسْقُط معَ هُبُوبِ الرِّياح.

لا مَعنى للوَعْيِ خارج عملية التفاعل النَّقْدِي معَ الأنساق الثقافية التَّحَرُّرِيَّةِ لا الفَوْضَوِيَّةِ، ولا قيمة للفِكْرِ خارج نطاق الفِعْلِ الاجتماعي القائم على قُوَّةِ المَنطقِ لا مَنطقِ القُوَّة. وَهَذَان المَبْدَآن يُحَدِّدَان طبيعةَ الحقيقةِ الإنسانية القائمة على العقلانيةِ لا الاضطهادِ، ويُكَوِّنان ماهيَّةَ الواقعِ اليَومي القائم على الاختيار لا الاضطرار، ويَصنعان هُوِيَّةَ الرمزيةِ اللغوية القائمة على التَّمحيصِ لا التَّقديس. وهذا يَعْني أنَّ قواعد البناء الاجتماعي هي: الحقيقة الإنسانية، والواقع اليَومي، والرمزية اللغوية. وهذه القواعدُ الثلاث تتبادل الأدوارَ فِيما بَينها، لأنَّ البناءَ الاجتماعي لَيْسَ كُتْلَةً أَسْمَنْتِيَّةً أَوْ إطارًا حَجَرِيًّا أَوْ شكلًا ثابتًا، وإنَّما هو بناءٌ وُجودي يَمتاز بالحركةِ والمُرُونةِ والانطلاقِ، والقُدرةِ على تبديلِ الأنساقِ الثقافية، والقوالبِ الفِكرية، والسِّيَاقاتِ الزمنية، والتجاربِ الحياتية، وتغييرِ زوايا الرُّؤية للأحداثِ اليوميةِ والوقائعِ التاريخيةِ. وكُلُّ بناءٍ اجتماعيٍّ هو بالضَّرورة بُنيةٌ معرفية، وسيظلُّ الوَعْيُ عُنصرًا أساسيًّا في تَكوينِ الفِعْل الاجتماعي في البيئة المُعَاشة، وإعادةِ إنتاج النظام اللغوي لِيَصيرَ دَليلًا على الحقيقةِ الإنسانية، ودَلالةً على تَجاوزِ الفرد لذاته في رحلته لاكتشافِ وُجُودِه في المُجتمعِ، وَوُجُودِ المُجتمعِ في التَّحَوُّلات الحضاريةِ مَحَلِّيًّا وعالميًّا.

الوَعْيُ النَّقْدِيُّ في المُجتمع لَيْسَ نَسَقًا أُحَادِيًّا، وإنَّما هو شَبَكَةٌ مُعَقَّدَةٌ مِن العلاقاتِ الاجتماعية، والمعاييرِ العقلانية، والأنساقِ الثقافية. وهذه الشَّبَكَةُ تُؤَسِّس مناهجَ لُغَوِيَّةً قادرة على تفسير الرابطة بين المعرفةِ والمصلحةِ مِن جِهَة، وبين التاريخِ والسُّلطةِ مِن جِهَة أُخْرَى. وهذا يدلُّ على أنَّ التأويلَ اللغوي هو الحَكَمُ بَين عناصرِ البناء الاجتماعي، والحاكمُ على إفرازاتِ الواقع اليومي، لأنَّ اللغةَ وَحْدَهَا هي القادرة على تخليدِ اللحظة الآنيَّة، ونَقْلِها عبر مراحل الزمن. وكُلُّ مُجتمعٍ خارج اللغة يُعْتَبَر وَهْمًا لا هُوِيَّة له ولا ماهيَّة، وكُلُّ واقعٍ خارج اللغة يُعْتَبَر فَرَاغًا لا كِيَان له ولا كَينونة، مِمَّا يُشير إلى أنَّ اللغةَ هي المَرجعيةُ الوُجوديةُ التي تُقَدِّمُ الحقيقةَ الإنسانيةَ أَوْ تَسْلُبُها، والشَّرعيةُ المعرفيةُ التي تُفَسِّر الفِعْلَ الاجتماعي كَنُقْطةِ تَوَازُن بين العقلِ الجَمْعِي والسُّلوكِ الأخلاقي.

الإعدام في إيران عامل لإثارة الرعب أم دافع للانتفاضة؟

نظام مير محمدي

تُظهر عمليات الإعدام الأخيرة في إيران، والتي طالت 122 شخصاً على الأقل في أيار/ مايو 2023، إصرار الولي الفقيه للنظام الإيراني على إثارة الرعب في المجتمع والتعامل مع الروح المتمردة للشعب الإيراني بوحشية مفرطة.

لكن مع هذه الإعدامات، هل حقق هدفه كما أراد خامنئي؟ هل تعرض المجتمع للترهيب والتخويف أم أصبحت هذه الإعدامات سبباً للانتفاضة والتمرد في المجتمع؟

إن عمليات الإعدام في خضم الأوضاع المتفجرة حالياً للمجتمع الإيراني، بذريعة الجرائم العادية، وتفضيل إعدام سجناء الانتفاضة، تسعى لتحقيق هدف في غاية الخبث، هو: مواجهة روح التمرد في المجتمع وتأخير انطلاق ثورة شعبية كبرى تطيح بالنظام.

لكن في الممارسة العملية، على عكس توقعات خامنئي وأجهزته القمعية الضخمة، أصبحت هذه الأعمال سبباً للانتفاضة والتمرد والثورة.

يُظهر هذا التطور أن أداة الإعدام فقدت فعاليتها في ترهيب المجتمع وحفظ على النظام، وكل إعدام لسجناء سياسيين ومنتفضين يمكن أن يصبح حبل إعدام آخر للنظام.

والمنتفضون ومن يرددون مطالبهم في الشارع يهتفون: «هذه هي الرسالة الأخيرة.. نفذوا إعداماً آخر.. وستندلع الانتفاضة»، أو يهتفون: «الانتفاضة هي الرد على الإعدام".

بعبارة أخرى، يمكن أن يصبح كل إعدام للسجناء السياسيين والمنتفضين بمثابة حبل المشنقة للنظام ويجعل الخناق أكثر إحكاماً على خامنئي نفسه.

تشير تصريحات مولوي عبد الغفار نقشبندي، رجل الدين البلوشي والإمام السني السابق في مدينة راسك في 17 أيار/ مايو 2023، إلى أن المجتمع يتجه نحو الراديكالية.

وقال خلال حديثه: «لقد مرت أربعة وأربعون عاماً منذ أن دعوناك لمتابعة رغباتنا من خلال المسار القانوني، بمعنى آخر، لقد مرت أربعة وأربعون عاماً منذ أن قمنا بدعوتك إلى سراب بعيد المنال، لقد مرت أربع وأربعون عاماً منذ أن قدمنا لك العنوان الخطأ، لكن هذا يكفي، لن نحصل أبداً على حقوقنا من خلال هذا المسار القانوني، لأن هذا النظام الفاسد لا يمكن إصلاحه، هؤلاء الملالي الفاسدون لا يمكن إصلاحهم، لغة الملا هي القهر والعدوان، لغة الملا هي الرصاص والرشاشات، لغة الملا هي التعذيب والإعدام ولن يفهم أبداً لغة المطالب، لذلك أقول لكم اليوم إن طريق المطالب هو الطريق الذي لن نحصل فيه على شيء أبداً من هذا النظام الفاسد، ومن اليوم فصاعداً، نعلن أن طريقنا هو طريق النضال وليس طريق المطالب، انتهى عهد الصمت، انتهى عصر الكر والفر، إذا ضربت ضربنا.. اتخذنا قرارنا إما بالموت أو الحرية وسنطهر الوطن من وسخ ونجاسة الملالي القذرة.. وعلينا أن ندفع ثمناً باهظاً في هذا الاتجاه ".

لذلك، فإن عمليات الإعدام تُسَرِّع الانتفاضة، يجب على المجتمع أن يضيف المزيد من النار والتنظيم، وبالطبع، هذا ممكن فقط في التماسك ودعم المقاومة المنظمة على مستوى البلاد، والتي تبلورت الآن في وحدات المقاومة ".

يبدو أن النظام، وتحديداً خامنئي، ليس لديه خيار آخر سوى المضي في تنفيذ الإعدامات واتباع نموذج مذبحة عام 1988 على غرار الخميني الذي أمر بتنفيذ تلك المذبحة.

يعتقد خامنئي وعصابته أنه من خلال زيادة عدد سجناء الانتفاضة والتعذيب والإعدام، يمكنهم ترهيب المجتمع ومنع انتفاضة أخرى من طريقهم، لكن الحقيقة هي أن الإجراءات القمعية للنظام تسببت في مزيد من الغضب والكراهية في المجتمع وخلقت إمكانات في المجتمع لتحويل أعمال التمرد المحلية والاضطرابات المكبوتة إلى انتفاضة.

يواجه النظام الإيراني اليوم موجة من الاحتجاجات الشعبية وأعمال الشغب، التي نجمت عن فشل النظام في الاستجابة لاحتياجات الناس وحقوقهم.

انتشرت أعمال الشغب هذه في مناطق مختلفة من البلاد بما في ذلك سيستان وبلوشستان وكردستان وطهران وأصفهان والعديد من المدن الإيرانية.

ترتبط بعض أهداف أعمال الشغب هذه بقضايا مثل الفقر والبطالة والظلم والفساد السياسي والاقتصادي ونقص الرعاية الاجتماعية.

في هذه الحالة، يمكن أن تؤدي عمليات الإعدام في النظام الإيراني إلى موجة من الانتقام والغضب بين الناس، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى سقوط هذا النظام القمعي والفاشي.

عبد الغفار نقشبندي

وغني عن التوضيح أن المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان يمكنها أيضاً أن تلعب دوراً فاعلاً في مواجهة الإعدامات الجماعية وقمع الشعب الإيراني. يجب على هذه المنظمات ممارسة المزيد من الضغط على النظام الإيراني من أجل وقف هذه السلوكيات اللاإنسانية وإرساء الديمقراطية وسيادة القانون.

الخلاصة هي: على الرغم من أن النظام الإيراني يستخدم الإعدامات كأداة لترهيب المجتمع والشعب، لكن يبدو أن هذه الإجراءات قد فاقمت أعمال الشغب والغضب الشعبي وستؤدي في النهاية إلى ثورة وطنية تطيح بالنظام.

التعصب الضددِيني وخطره الشديد على العلمانية

رسلان عامر

لا أحد يستطيع أن ينكر اليوم وجود درجات كبيرة من أشكال التعصب المختلفة في المجتمعات العربية، وسواه من المجتمعات العربية، ويدخل في عداد ذلك التعصب الديني والطائفي والقومي والعرقي والأيديولوجي والعشائري والعائلي والمناطقي وسواه، وهذه كلها أشكال خطيرة على وحدة وسلامة وتطور المجتمع.

واليوم، بما أننا في العالم العربي ما نزال مجتمعات تقليدية متدينة محافظة، ممارسة لتدينها الشديد الواسع الانتشار في ظروف من التدهور الاجتماعي الشامل، وفي ثقافة دينية يطغى عليها التسلف ومواريث عصر انحطاط وانحدار الحضارة العربية، ففي محصلة ذلك يصبح الواقع الديني هو البيئة الأكثر احتضاناً وإنتاجاً للتعصب والتطرف، ما يسهل على المستغلين المغرضين استغلالهما لإثارة النزاعات الطائفية والعنصرية التي تخدم مصالحهم ومشاريعهم، ولذلك ترتفع اليوم على الساحة العربية، أصوات كثيرة تطالب بالعلمانية، ويرى أصحابها أن العلمانية هي الحل السليم الذي يخرج المجتمعات العربية، ومن بينها المجتمع السوري، من معمعة تطريف وتسييس المعتقدات والانتماءات الدينية، ووضع هذه المجتمعات على مسار التطور الوطني الديمقراطي العصري الحديث.

هذا المشروع كأي مشروع آخر هو طرح مشروع مبدئياً، ولكنه واقعياً يجب أن يخضع للنقد المنطقي المتعدد الجوانب، وأحد أهم هذه الجوانب هو مدى عملانية هذا الطرح، أي مدى قابلته الواقعية للتطبيق الفعلي.

وبالنسبة للعلمانية، أو أي مشروع آخر يطرح كحل بالأسلوب الديمقراطي، تقترن واقعية هذا الحل بشكل جوهري بالقاعدة الشعبية المؤيدة لهذا الحل! وهذه القاعدة بالنسبة للعلمانية يمكن تقسيمها إلى الشرائح التالية:

-1 الطليعة أو النخبة العلمانية، وهي تضم بشكل رئيس المفكرين والسياسيين العلمانيين.

-2 القاعدة العلمانية وهي تضم عموم مثقفي وأنصار العلمانية، الذين يتبنون العلمانية ويعتقدون بأنها الحل الصحيح.

-3 الجمهور المؤيد للعلمانية، وهذه الشريحة هي شريحة عامة الشعب، التي لا تحمل بحد ذاتها فكراً علمانياً أو أيديولوجية علمانية كالشريحتين السابقتين، ولكنها يمكن أن تقبل العلمانية كحل إن هي قدمت لها في صورة مقنعة من قبل الشريحتين السابقتين، وفي المحصلة عندما يتم العمل على الحل بأسلوب ديمقراطي، فموقف هذه الشريحة هو من سيحسم الخيار، لأنها تمثل الأكثرية العددية الراجحة في المجتمع.

وهكذا يمكن القول إنه من المستحيل على العلمانية أن تكون حلاً عملياً واقعياً، إذا لم يحظ المشروع العلماني بالشعبية الجماهيرية الكافية، وهذا ما يقتضي العمل المكثف على تنوير القاعدة الجماهيرية بماهية العلمانية، وجعل العلمانية مفهومة ومقبولة من قبل هذه القاعدة؛ وهنا تلعب الشريحة الثانية، التي تتموضع كشريحة وسطى بين النخبة العلمانية والجمهور دوراً حاسم الأهمية، فهي المكلفة عملياً بجسر الفجوة بين تلك النخبة والجمهور، لأنها هي الأكثر حضوراً ووجوداً في أوساط هذا الجمهور وأكثر احتكاكاً وتماساً به، فيما النخبة بعيدة عن ذلك المستوى الشعبي، ولكنها بمقابل ذلك قريبة في الطرف الآخر من الشريحة الوسطى، ولذلك فهذه الشريحة الوسطى، أي القاعدة العلمانية، تغدو هي فعلياً المسؤولة عن نشر الأفكار العلمانية في أوساط الجمهور بشكل دقيق وصحيح ونشيط، وفشلها يعني فشل المشروع العلماني عملياً.

فماذا لدينا على الساحة العربية؟

واقعياً، هناك فكرة شائعة يفهم فيها التعريف الضيق للعلمانية كفصل بين الدولة والدين بمعنى أن العلمانية هي ضد الدين وهي تلغي دوره الاجتماعي؛ وهذه الفكرة يروجها خصوم العلمانية من إسلاميين سياسيين ودعويين ومحافظين متشددين ومصلحيين مغرضين ومهجوسين بهاجس المؤامرة بشكل كثيف، وهذا ما يؤدي إلى تكريه عامة الشعب بالعلمانية وتنفيرهم منها إلى حد كبير، ولا سيما مع تفشي حالة واسعة من الجهل المعرفي والثقافي في هذه الأوساط الشعبية، التي فعلياً تجهل ما هي العلمانية، وبالتالي يصبح من السهل عليها تصديق أية دعاية مغرضة مضادة للعلمانية.

وفي وضع كهذا يفترض بالقاعدة العلمانية التصدي لهذه الدعايات المغرضة وتفنيدها وبيان زيفها، ولكن الذي يحدث إلى حد بعيد هو العكس تماماً، فهذه القاعدة العلمانية التي تفتقر هي نفسها جداً إلى التثقيف والتنظيم والمنهجية تتصرف غالباً بشكل عشوائي وغوغائي، وتصبح هي نفسها مصدراً كبيراً من مصادر تنفير عامة الناس من العلمانية وتكريههم لها.

الكثيرون في هذه القاعدة يخلطون بشكل يدل على الإفلاس العقلاني بين العلمانية والضددِينية، ولذلك يصبح شغلهم الشاغل هو مهاجمة الأديان والمتدينين والتهجم عليهم وازدراءهم، وقرنهم بالسخف والتخلف والتكفير والعنف والإجرام، أي أنهم باختصار يتشيطنون الدين.

وعادة ما يعتمد هؤلاء على حجج مسطحة وساذجة بل ومدلسة، وكثيراً ما يستشهدون بالتاريخ والحاضر الدينين وما فيهما من صراعات دينية الشكل كدليل على صحة مزاعمهم، ويتخذونه كحجة دامغة على صحة موقفهم، وهم قطعاً لا ينظرون إلى الدين نظرة تاريخية واقعية، تراه منتَجاً تاريخياً واقعياً يندرج بشكل تكاملي جدلي في الكلية الاجتماعية، ويلعب دورها فيها كجزء فاعل منفعل، يتأثر ويؤثر بغيره من الأجزاء بفاعلية متغيرة كما وكيفيا بما يتناسب مع الظروف القائمة المختلفة.

هؤلاء الضددِينيين، والذين يمكن وصفهم علمانياً بأنهم «علمنجية" لا أكثر لا يسألون أنفسهم عما يريدون تحقيقه أو يسعون إليه، والمهم لديهم هو فقط الهجوم والتهجم الغوغائيان، أي الهجوم والتهجم من أجل الهجوم والتهجم وحسب.

وأي عاقل يريد فعلياً نشر الثقافة العقلانية والمعرفة العلمية في المجتمع يعي تماماً أنه لا يمكنه أن يفعل ذلك في وسط متدين بأسلوب يسيء فيه إلى عقيدة هؤلاء المتدينين ويهينهم في دينهم، وكل فعل من هذا القبيل هو حماقة صارخة، ستدفع هؤلاء المتدينين إلى اعتبار صاحب هذه الدعاية عدواً لدوداً يجب محاربته من قبلهم، وعندها سيستنفر هذا الجمهور المؤمن بكل قوته للدفاع عن دينه ضد هذا المعتدي بنظره على هذا الدين، وسيلتف هذا الجمهور حول عقيدته ويتشبث بها وبكل ما يرتبط بها من حسنات وسيئات.

وهكذا يكون شخص من ذاك النموذج الضددِيني اللامسؤول الذي يقدم نفسه كعلماني، قد قدم بنفسه أكبر خدمة لأعداء العلمانية، لأنه بذلك يكون قد أكد لعامة الناس بسلوكه الأرعن المعادي للدين أن العلمانية هي فعلاً عدوة للدين، ما يجعلها بالتالي عدوة للمتدينين، ومحارَبة من قبلهم. تلك الثلة من المتعصبين الضددِينيين لا تدرك خطورة تصرفها هذا، ولا تعي بأنها بهذا السلوك لن تغير شيئا إلى الأفضل، بل ستزيد السوء سوءا، في وقت لا يكون فيه حالها الحقيقي إلا كجوقة صارخة على قارعة الطريق لا تؤثر قطعاً على سير القافلة السائرة.

تهريجات قادة النظام الإيراني تؤكد ضعفهم وإحباطهم

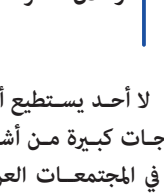

فريد ماهوتشي

يعتقد بعض من الكذابين الذين احترفوا الكذب حتى صار يشكل طبعاً من جملة طباعهم الأساسية، بأن استمرارهم في إعادة تدوير كذبهم والإصرار عليه سوف يجعله في النتيجة أمراً واقعاً وقابلاً للتصديق. هدا مايفعله ويقوم به قادة النظام الإيراني ومسؤوليه في تصريحاتهم الملفتة للنظر خلال الأسابيع الأخيرة، والتي يحرصون فيها التأكيد على جانبين:

الأول؛ إن النظام قد حسم الأوضاع لصالحه وإن الأمن والاستقرار يعمّ البلاد، وبطبيعة الحال فإن النظام عندما يقول بأن الأمن والاستقرار يعم في البلاد فإن ذلك يعني بأنه يمسك زمام الأمور بقبضة حديدية وإنه مستمر في ممارساته القمعية التعسفية.

الثاني؛ إن النظام يواصل إزالة المعوقات والعقبات التي تقف بوجه اقتصاده الكسيح، ويزعم بأنه في طريقه لاحتواء التضخم الذي يخنق اقتصاده المشلول كما إن المساعي جارية من أجل نمو الإنتاج.

ما قد ذكره قادة النظام ومسؤوليه ابتداء من خامنئي ومروراً برئيسي وانتهاء بحسين سلامي، بصدد الجانبين اللذين أشرنا إليهما، هو مجرد هرطقة وسفسطة فارغة لا وجود لها إلا في رؤوسهم ذلك إنه وبمقارنة التصريحات الصادرة عن خامنئي ورئيسي بخصوص حسم الأمور والأوضاع لصالح النظام وإن حكومة رئيسي في طريقها من أجل احتواء أزمة التضخم والعمل من أجل نمو الإنتاج مع الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد، نجد أنها مجرد فرضيات وتأويلات بل وحتى أشبه ما تكون بتمنيات اليائسين والفاشلين.

في السياق نفسه فإن ما قد زعمه قائد الحرس الثوري، حسين سلامي، بخصوص انتفاضة الشعب في سبتمبر2022 والتي أصابت النظام في الصميم، من أن «الهزيمة التي تلقاها الأعداء في الأحداث الأخيرة بأنها غير مسبوقة، مؤكداً بأن مخططات الأعداء البغيضة قد ارتدت عليهم». إضافة نواجه منذ عدة اشهر أعداء داخليين وخارجيين، والعدو يحاول أن يجعل الناس لا يثقون بالدولة ، ولكن شعبنا اليوم داعم للدولة والثورة، لكنه أضاف في ختام تصريحاته وبأسلوب مراوغ: «لقد أحرزنا اليوم تقدماً كبيراً في العديد من القضايا لا سيما في موضوع إنتاج معدات عسكرية معقدة، وهذه المسألة تنعكس في مجال إنتاجات أخرى، رغم أننا نتفق على أن هناك مشاكل في البلاد، ولكن يمكن حل هذه القضايا، وبإيمان الناس وتعاونهم، يمكننا التغلب على التحديات.

السؤال الذي يطرح نفسه طوال العقود الثلاثة المنصرمة بشكل خاص، هو كيفية إمكان حل هذه القضايا التي تزداد تعقيداً وتأزماً، حيث إن الحكومات المتعاقبة للنظام تتوارث الأزمات والمشاكل عن بعضها وتزيدها عمقاً وصعوبة، وخصوصاً كما يحدث مع الحكومة الهزيلة لرئيسي، هذه الحكومة التي وصفها خامنئي ذات يوم بـ»الفتية» القادرة على التصدي لكافة المشاكل وإيجاد حلول لها.

تصريحات قادة النظام ومسؤوليه، وبشكل خاص

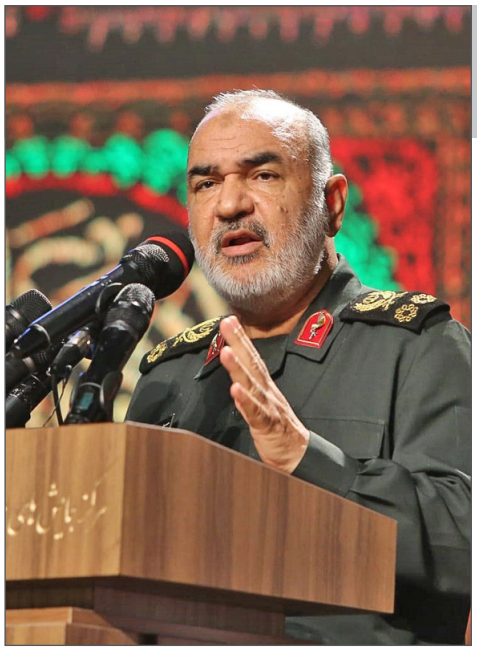

حسين سلامي

التي أعقبت انتفاضة 16 سبتمبر 2022، ليست إلا مجموعة تهريجات وتخرصات فارغة لا تحمل شيئاً من المصداقية وهي في خطها العام تؤكد ضعفهم وإحباطهم.

الملالي وشركاؤهم.. ومعادلة إعادة رسم النفوذ بالشرق الأوسط

د. محمد الموسوي

تحتدم الصراعات وتتسارع الأحداث في كافة أرجاء العالم، ويبقى الشرق الأوسط من أهم بؤر تلك الصراعات والأحداث، خاصة بعد المتغيرات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم والتي ستصنع أو صنعت بدورها رؤية عالمية جديدة في موازين القوى وشكل العلاقات الدولية. وبات للعالم اليوم وجهاً آخر يلمع في مشرقه بقوىً صاعدة وفي مغربه بقوىً هَرِمه قد ترى أن فرصتها في الوجود لا تتخطى إمكانية الحفاظ على تركتها وفرض وجودها كرقم من منطلقات تكنولوجية وعسكرية ونووية، ورغم شيخوخة الرؤية والقيادة الغربية إلا أنها باتت تدرك تماماً أن متغيرات التاريخ حقيقة واقعة وأن هناك أدواراً وخطوطاً جديدة يتم ترسيمها في هذا العالم وتستحق حتى المجازفة في الدخول في حرب مباشرة أو غير مباشرة مع روسيا ليس لتحرير أوكرانيا وإنما للحد من المتغيرات العالمية الكبيرة المنتظرة التي لن تأتي على هوى الغرب أو متوافقة مع مكانته التي رُسِمت بالنهج الاستعماري الكلاسيكي أو بالنمطية الاستعمارية المعاصرة؛ أما من الناحية فإن إدراك الغرب بأن الأرض تُقضم من تحت أقدامها قد يكون هزيلاً ناجماً عن غرور، أو متأخراً وحلوله ليست بيد الحكومات وإنما بيد الشركات الرأسمالية العملاقة التي تتعاظم ثرواتها وستبدأ بالترهل.

أن يدرك الغرب متأخرين أن ملالي إيران قد رسموا خارطة منطقة الشرق الأوسط السليبة نفوذاً واقتصاداً مع القوى التي يحاربها الغرب اليوم خيراً من أن لا يدركوا، والأهم من هذا كله هو كيف سيتعاطون مع ما هو عليه الحال آخذين بعين الاعتبار أنهم يلعبون خارج الزمن الأساسي من اللعبة، فما يملكه ملالي طهران على الأرض في العراق ولبنان وسوريا واليمن من نفوذ ووسائل تعاظمت لا تملكه أي دولة غربية ويُسخر هذا النفوذ لصالح شركاء الملالي طرفي الصراع مع الغرب الصين وروسيا؛ علماً بأن من لدى الملالي من هيمنة في العراق وسوريا واليمن كان بمباركة أمريكية وغربية إن لم يكن أبعد من ذلك.

واليوم وفي ظل حالة الصراع من أجل البقاء بعد أن خرج من مرحلة الاحتضار بفعل جرعة التنشيط العربية التي مُنِحت لنظام ولاية الفقيه؛ وباتت له الفرصة سانحة أكثر من ذي قبل لإنقاذ وجوده قام نظام الملالي بالتصعيد من وتيرة الإعدامات والقمع وملاحقة ثوار الانتفاضة الوطنية الإيرانية، وتسميم فتيات المدارس وقمع الطلاب الثوار وحرمانهم من الدراسة ونفيهم دراسياً إلى محافظات بعيدة كعقوبة لهم، وكذلك تصعيد الملالي المبطن من لهجة تهديدهم لجنودهم في العراق بشأن الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة المقيمة على الأراضية العراقية مطالبين بنزع سلاحهم وطردهم من العراق.. أو بمعنى أدق المطالبة بحلهم والقضاء عليهم لإضعاف قوة معارضيه ووصف الانتفاضة الوطنية الإيرانية بأنها حراكٌ انفصاليٌ مارقٌ لا أكثر.

وفي الوقت الذي فشل فيه تيار المهادنة الغربي في صناعة بدائل سطحية بلا جذور ولا رؤية؛ تحقق المقاومة الإيرانية انتصارات تلو الأخرى على أرض الميدان داخل إيران حيث تمكن فريق من الخبراء في وحدات المقاومة التابعة لمجاهدي خلق من الاستيلاء على أكثر من مئتي موقع تابع لوزارة خارجية الملالي وإخراجها عن السيطرة ووضع يدها على بيانات سرية وفي غاية الأهمية بمقدار أكثر من 50 تيرا بايت، وعلى الصعيد الخارجي في الوقت ذاته تمكنت المقاومة الإيرانية من كسب تأييد أغلبية نيابية أمريكية، وبريطانية واسكتلندية وويلزية وفرنسية وإيطالية وبلجيكية وهولندية وبرلمانية أوروبية، وأغلبيات نيابية من دولٍ أخرى عديدة بجميع أنحاء العالم، وكذلك رسالة أكثر من 107 من قادة العالم، من بينهم نائب الرئيس الأمريكي السابق، مايك بينس يطالبون فيها الرئيس بايدن وقادة كندا وأوروبا والعالم باتخاذ نهج صارم حيال النظام الحاكم في إيران وإخضاعه للمساءلة والمحاسبة، ويأتي هذا في إطار كسب دعم دولي للانتفاضة الإيرانية ولمشروع التغيير في إيران، وبهذه الانتصارات يُسقِط هذا الدعم المقدم للمقاومة الإيرانية شرعية نظام الولي الفقيه بشكل تلقائي ويعترف رسمياً بشرعية ائتلاف المقاومة الإيرانية وشرعية برنامجها السياسي كبديل وطني ديمقراطي يعمل إلى جانب القوى الوطنية الأخرى.

وتأتي هذه الانتصارات أيضاً بالتزامن مع مشاريع تطبيع نظام ولاية الفقيه مع العرب الذين كان وما زال ينظر إليهم كأعداء يجب إخضاعهم لمخططاته ثم لسلطانه وإلا أصابهم ما أصاب العراق ولبنان وسوريا واليمن، ولا يرى الولي الفقيه وجنوده في هذا التطبيع سوى أنه وسيلة لكسب الوقت للتمكن من تحجيم ثورة وحراك والشعب الإيراني المنتفض بكافة فئاته ومكوناته ومن ثم القضاء عليها داخلياً؛ ثم العمل على إعادة سوريا إلى الجامعة العربية وإعادة تمكين وتأهيل نظامها وهو ما يلبي أيضاً رغبات شركاء الملالي وهو ما يفسر انصياعه ومرونته الآنية، وقد حقق نظام الملالي بالفعل (بعض) ما أراد وهو الانخراط في حملات القمع البربرية ضد الشعب والتصعيد من عمليات الإعدام الإجرامية وتحجيم دور بعض وسائل الإعلام ليتواصل التعتيم المتعمد على مآسي الشعب الإيراني، إلا أن مساعيه ستبوء بالفشل عاجلاً أم آجلاً، فنظام مثله يقوم على الأزمات ويدير صراعاته من خلال مراكز قوى وميليشيات وعصابات دموية إجرامية لا يمكنه المضي قُماً في اتفاقات مع دول رصينة تنضبط في إطار القوانين والأعراف المعمول بها دولياً، فمشاريع تهريب السلاح والمخدرات لن تتوقف ولغة وسلطات الميليشيات لن تتوقف أيضاً وبالتالي لم يربح النظام التطبيع المُعلن لكنه ربح الوقت وهو المطلوب تحقيقه كالعادة في جميع مفاوضات النظام، وسيجد المتفاوضون الآخرون مع الملالي أنه وبعد جهد جهيد ورسم المزيد من الآمال قد عادوا إلى المربع الأول ليفسروا الماءَ بالماءِ.

وكما يُقال من جد وجد ومن صبر ظفر، وقد باءت كل مؤامرات النظام وحلفاؤه المهادنون بالفشل وتنامى لديه شعور الخوف من السقوط والزوال والمساءلة ذلك الشعور الذي يؤرق مضجعه ويرافقه ككابوس مرير في يقظته وغفوته، وفي الجانب الآخر من المشهد حيث يلتف قادة العالم وبرلماناته ورموزه ومفكريه ومثقفيه وإعلامه الحر، أما الضربة الكبرى التي سيتلقاها نظام ولي الفقيه فستكون في يوليو القادم؛ ولن تكون هذه الضربة له بمفرده بل لأنصاره وحلفائه أيضاً حيث ستُظهر صورتان للمشهد صورة للعالم الحر وقيمه الجميلة وصورة مشينة لتيار المهادنة.

وكما أن إجرام الملالي لن يتوقف فلن تتوقف أيضا ثورة الشعب الإيراني الذي تغلي دماء أبنائه الشهداء في عروقه.. في عروق الأبناء والأحفاد، ولم ينسى مآسي سجنائه وطعم حياته اليومية شديدة المرارة، وتسلط قطعان من المجرمين البرابرة عليهم، وعليه فإن النصر آت لا محالة.. وهناك من يصلون الليل بالنهار كفاحاً وتضحيةً وإيثاراً ولا هم ولا شغل لهم سوى صناعة النصر وإعلاء كلمة الحق؛ وبالتالي طال المسعى أو قصُرَ فلن يبقى بعير ولاية الفقيه على التل، وسينزل نزول الزلاجات المنزلقة بالعويل والنحيب إلى الهاوية.

من صراع المحاور إلى محاور الفرص

باسل كويفي

منذ انطلاق مسار أستانا «كازاخستان» بداية عام 2017، وبعد جولات تفاوضية عديدة وانضمام إيران إليه، توصلت «الدول الضامنة»، في 4 أيار/ مايو 2017 إلى اتفاق مناطق خفض التصعيد في سوريا، مسترشدة بأحكام قرار مجلس الأمن الدولي 2254.

كان يُفترض على القوى السياسية في المنطقة، إعادة النظر في شعاراتها ومواقفها وسلوكها السياسي وفقاً للمعطيات والمتغيرات المستجدة، ومنها توظيف التوافق الدولي- الإقليمي بشأن سوريا بما يخدم صناعة سلام مستدام داخلي ينعكس إقليمياً ودولياً ويساهم في استقرار المنطقة ويحقق شرط الإعمار والتنمية المستدامة.

في حين أن الفشل في الخيارات أدى إلى خسارة فرص حقيقية للاستقرار والنهوض والتنمية، واستمرار الغوص في الهشاشة والأزمات، لأسباب عديدة أهمها الإخفاق في قراءة الفضاء الداخلي والإقليمي والدولي ومتغيراته، بعيون فاحصة وعقول مفتوحة في التقاط الإشارات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على مناحي الواقع بكافة أشكاله ومسمياته.

إن إشارة الخارجية الكازاخستانية في بيانها الأخير بعد اجتماع 21 مايو/ حزيران 2023 بانتهاء اجتماعات صيغة (مسار) أستانا، يشير بما لا يدع مجالاً للشك حسب اعتقادي، أن المتغيرات المتسارعة الإقليمية وعودة العلاقات العربية مع سوريا والاتفاقات الإيرانية - السعودية، والإيرانية - المصرية والوساطات العُمانية في الملف النووي الإيراني مع أمريكا ودول عديدة في المنطقة، وظهور دور عراقي مميز في رأب العلاقات الإقليمية - العربية؛ ويوحي إلى انتقال مسار أستانا بصيغته الهيكلية والموضوعية والإجرائية إلى المربع العربي - الخليجي برضا الدول الضامنة سابقاً (روسيا وتركيا وإيران).

في نفس الإطار، تتجدد الفرصة للعراق اليوم للإفادة من الانفتاح الدولي والإقليمي عليه، بعدما تغيرت رؤى الدول الإقليمية عن الدور العراقي في معادلة الأمن الإقليمي (وقد تصح هذه المقاربة في سوريا من بعض زواياها)، فقد كان يُنظر للعراق أنه تحت هيمنة محور يمثل تهديداً لأغلب دول المنطقة، كونه ساحة متغيرات عاصفة تتطاير شراراته على البلاد المجاورة وما بعدها، وفق هذه الرؤية كانت الدول الإقليمية تتعامل مع العراق وفق خططها ومصالحها للانخراط في محاور الصراع.

أحد علماء الاجتماع الأميركي «لوتارخ» كتب حول ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة في مواجهة أعدائها، إذ يجب أن ينصّب التركيز على تحسين الذات والحرية الفردية من أجل حياة فاضلة، وهذا لا يعالج مسائل الأمن القومي أو التنافس الجيوسياسي لكنه يتعلق بالعلاقات الاجتماعية، بالتالي يكون له بعض التطبيق على المجال الأوسع للتفاعلات السياسية بما في ذلك تلك التي تسري بين الدول، وأضاف أن الدول ليست «صناديق سوداء»، بل تعمل بنفس طرق عمل البشر الأفراد، لذلك فإن الديناميات التي تميّز العلاقات الشخصية في الصداقات والعداوات تشبه تلك التي تشكل التفاعلات الاستراتيجية بين الأنظمة السياسية، وأن الأعداء متواجدين دائماً لأن المنافسات الاستحواذية تدفعنا إلى الرغبة فيما لا نملكه، أما السبب الثاني لاستمرار وجود الأعداء، فهو البحث عن الأصدقاء «لأن صداقاتنا ذاتها تورطنا في العداوات»، فأن يكون لديك أصدقاء هو ما يخلق بحكم الواقع أعداء، ويخلص إلى أن مجرد الاعتراف بوجود العدو يغير الطريقة التي نتصرف بها لتعديل نظرتنا إلى المستقبل وكيف نستعد وننظم أنفسنا. من جانب آخر انطلق في باريس يوم 22 يونيو/ حزيران 2023 اجتماع قمة شارك فيه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي "ميثاق التمويل العالمي الجديد" تهدف إلى إرساء قواعد نظام مالي جديد يكون أكثر عدلًا وتضامنًا؛ لمواجهة التحديات العالمية المشتركة، ومن بينها، الحد من الفقر، ومواجهة التغيرات المناخية، وحماية التنوع البيئي. وتهدف كذلك إلى تعزيز صمود الدول الأكثر هشاشة في مواجهة الصدمات الاقتصادية وتداعيات التغيرات المناخية، وتمهد الطريق لعقد اتفاقيات جديدة للحد من مشكلة تفاقم الديون، والحصول على التمويل الذي تحتاجه من أجل الاستثمار في التنمية المستدامة، والحفاظ على الطبيعة بشكل أفضل، وخفض الانبعاثات الحرارية، وحماية السكان من الأزمات البيئية، خاصة في المناطق الأكثر عرضة للأزمات. من جانبها تطالب منظمات المجتمع المدني بأن يتضمن أي ميثاق دولي جديد تغييرات جذرية عميقة تهدف إلى أن يكون النظام المالي العالمي أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة وأكثر استدامة، وأن الدول الأكثر هشاشة في مواجهة الكوارث المناخية، تعاني من تفاقم المديونية، وبالتالي لا تستطيع الاستثمار في الخدمات العامة أو مواجهة آثار التغيرات المناخية.

من زاوية أخرى، وزير خارجية إيران حسين أمير عبد اللهيان، صرّح في ختام جولته الخليجية (عُمان - قطر - الإمارات - الكويت) للإعلام أمس الأول «لدينا أخبار جيدة للشعب، لقد بدأ فصل جديد في العلاقات والتعاون بين إيران والدول الخليجية، كما بحثنا في جميع الدول الأربع سبل إزالة العقبات أمام توسيع العلاقات، واتفقنا على تفعيل الدبلوماسية البرلمانية في العلاقات الإيرانية والخليجية، وطرحنا مبادرة لتشكيل منتدى الحوار والتعاون الإقليمي ورحبت جميع الدول الأربع بها وسنعمل على تشكيله قريباً".

اللافت للنظر أن هذه الزيارة تأتي بعد الاتفاق السعودي - الإيراني الذي سيلقي بظلاله الناعمة على الملفات الساخنة في المنطقة (لبنان - سوريا - اليمن - فلسطين ...) وتحتل القضية المركزية جُلّ الأولويات لتفكيك محاور الصراع كون العديد من دول الخليج وإيران ومصر وسوريا تمتلك مفاتيح الحلول فيما بينها من ناحية، وبين بعضها مع الكيان المحتل من ناحية أخرى، وبالتالي. فقد يكون بالإمكان الوصول إلى تفاهمات تشكل محاور فرص إذا أحسن استغلالها بتنفيذ القرارات 242 و383 الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وعند ذلك ستكون الفرص سانحة وكبيرة لتوسيع فضاءات التنمية المستدامة وأجندات 2030 و2050 على مستوى الدول والإقليم والتعاون الدولي لتعزيز الأمن والاستقرار والسلام المستدام.

وكما يقول الشاعر بن الوردي:

هل يستوي العلماءُ والجُهالُ

في فضلٍ أم الظلماءُ كالأنوارِ؟

كاريكاتير The Levant

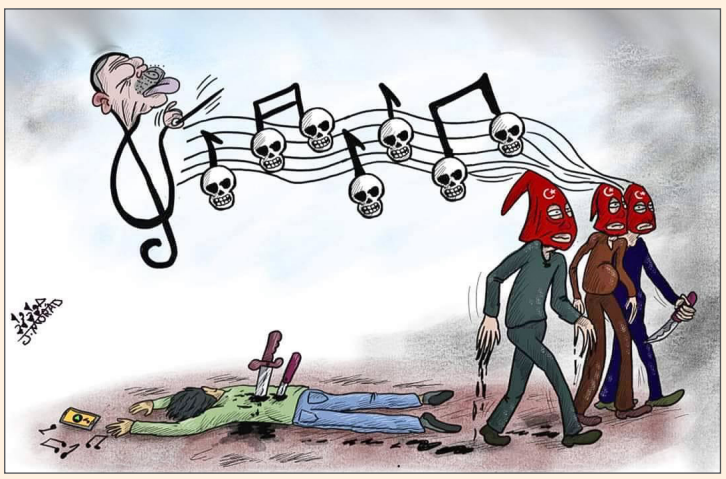

@thelevantnews0
Info@thelevantnews.com